S/PV.4859

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٥٩

الاثنين، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيزاكوف
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد تروتوين
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد رتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير أمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام الدولية

03-61600 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام الدولية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بيتر بايوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بيتر بيوت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد جان - ماري غينو والسيد بيتر بايوت. وسيقدم السيد غينو للمجلس آخر المعلومات عن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) في سياق حفظ السلام، بما في ذلك عن الإنجازات والتحديات والدروس المكتسبة. وسيوافي السيد بيوت المجلس بإحاطة إعلامية عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، لا سيما فيما يتعلق بأعمال البرنامج مع الدول الأعضاء والقوات المسلحة الوطنية. وسيقدم أيضا وصفا للتحديات المتبقية والمجالات التي يتعين فيها النهوض بالتنفيذ.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): أعرب عن امتناني العميق للمجلس لإتاحة الفرصة لي اليوم لأوافيه بإحاطة إعلامية أخرى عن تنفيذ إدارة عمليات حفظ السلام للقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) ولأطلع المجلس على الجهود التي نبذلها والتحديات التي نواجهها.

في آخر مرة قدمت فيها تقريرا إلى المجلس عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحفظ السلام، أي منذ ثلاث سنوات تقريبا، كنا جميعا نشعر بالجزع للتقديرات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بانتشار هذا الوباء. وشعرنا بالألم حينما عرفنا أن عدد الأشخاص الذين ماتوا بسبب الإيدز في عام ٢٠٠٠ قدِّر بثلاثة ملايين نسمة. وفي عام ٢٠٠١، مات ثلاثة ملايين آخرين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/

متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وفي السنة الماضية أودى الإيدز بحياة ٣,١ مليون نسمة.

وبالرغم من إصرارنا على مواجهة هذا التحدي في كل أرجاء العالم، يظل عدد الأشخاص الذين يحملون هذا الفيروس آخذا في الارتفاع.ففي عام ٢٠٠٢، قدِّر عدد الأشخاص الإضافيين الذين أصيبوا بهذا الفيروس بخمسة ملايين نسمة، وبذلك أصبح العدد الإجمالي المقدّر للأشخاص المصابين – البالغين منهم والأطفال الذين يعيشون بمرض الإيدز – زهاء ٤٢ مليونا. وهذه الأعداد في حد ذاتها مروعة، ولكن يجب ألا نغفل عن المآسي الفردية التي تكمن وراءها.

ويدرك القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) الأثر المدمر الذي يمكن أن يترتب على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع ومستوياته. إلا أن تركيز القرار قد انصب على قابلية أفراد حفظ السلام الدوليين والموظفين المدنيين الدوليين الذين ينشرون في إطار عمليات حفظ السلام، للتعرض للإصابة بهذا الفيروس. وعندما نتكلم عن حفظ السلام، من الأهمية بمكان التأكيد على أن ذلك يشمل الموظفين المدنيين فضلا عن الموظفين العسكريين وعناصر الشرطة.

وفي عام ٢٠٠١، أعلنت مع الدكتور بيوت أن إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز وقعا إطار تعاون للتصدي معا لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحفظ السلام. وكان الدعم التقني والمشورة الفنية من جانب البرنامج أساسيان في استجابة إدارة عمليات حفظ السلام، سواء هنا في المقر أو في الميدان. واستنادا إلى التبرعات التي جمعها البرنامج من الدانمرك، أنشأت الإدارة صندوقا استئمانيا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونعبر عن عميق امتناننا لذلك التبرع.

وكل جهودنا تهدف إلى الحد من مخاطر انتقال عدوى الإصابة بهذا المرض إلى أفراد حفظ السلام أثناء البعثات.

(واصل كلامه بالانكليزية)

ومن أبرز إنجازاتنا أن أصبح لدى الإدارة الآن مستشارون، يدعمهم متطوعو الأمم المتحدة في أربعة من عملياتنا الرئيسية لحفظ السلام – في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي تيمور- ليشتي، وفي إثيوبيا وإريتريا، وفي سيراليون – وسنقوم بتعيين مستشار للسياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ليبريا. ونعتزم نشر مستشارين في هذا المجال في جميع عمليات حفظ السلام الرئيسية. ولدينا جهات تنسيق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ستة من البعثات، ونحن بصدد تحديد جهات تنسيق أخرى في بقية عملياتنا. وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز يمول حاليا وظيفة مستشار السياسات المتعلقة بالإيدز في مقر إدارة عمليات حفظ السلام. وهي تتولى تنسيق الاستراتيجية الشاملة وتيسير مبادرات البعثة.

إن أهمية التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدريب قد تأكدت لا بالقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) فحسب، بل وبإعلان الالتزام الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأود أن أقدم اليوم آخر المعلومات عن الأنشطة الجارية لتعزيز برامج ومواد التدريب القائمة وإنشاء برامج جديدة عند الاقتضاء.

وثمة عنصر رئيسي في استراتيجية التدريب يتمثل في تحديث مواد التدريب وتحسينها. والمطبوعات الثلاث، المعنونة ''إحْمِ نفسك، ومن تهتم بأمرهم، من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' و ''الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتغيير السلوك في أوساط العناصر العسكرية

الدولية'' و ''المبادئ التوجيهية السياسية لوقاية المخططين والقادة العسكريين للأمم المتحدة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' يجري استعراضها وتبسيطها، تيسيرا لاستيعابها على أوسع نطاق ممكن.

واستنادا إلى المدخلات المقدمة من حوالي ٢٠ دولة عضو، قامت الإدارة بتطوير نموذج تدريبي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمرحلة ما قبل نشر الأفراد. ومن خلال عقد أربع حلقات دراسية إقليمية في العام الماضي في شيلي وفنلندا وكينيا وتايلند، حصلنا على ردود الفعل إزاء هذا النموذج من أكثر من ٧٥ بلدا، بما فيها جميع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات.

وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة، تقوم الإدارة بتوزيع بطاقات التوعية على حفظة السلام الذين يتم نشرهم. وتغطي تلك البطاقات الحقائق الأساسية عن المرض ومدونة سلوك الأمم المتحدة. وهي متوفرة بعشر لغات في الوقت الحالي. وهدفنا أن نرى تلك البطاقات وقد أصبحت من السمات الأساسية في الزي الرسمي لحفظة السلام. وشرع البرنامج في إصدار مجموعة مواد تعليمية لأفراد الجيش والشرطة، ستقوم الإدارة بتوزيعها على بعثاتنا لحفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات. ونشارك أيضا في فريق عمل لتنقيح كتيب برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز ''الإيدز والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية: معلومات لموظفي الأمم المتحدة وأسرهم''.

والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عنصر أساسي في البرامج التدريبية للمدربين التي تنظمها الإدارة وترعاها لتعزيز القدرات الوطنية لحفظ السلام. وهي عنصر رئيسي أيضا في التدريب قبل نشر الأفراد في بعثات بعينها. وفي الشهر الماضي، على سبيل المثال، شارك مستشار السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تدريب القوات الناميبية قبل نشرها في ليبريا. كما أن مستشار السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إثيوبيا وإريتريا يساعد حاليا في برنامج مماثل لحفظة السلام الإثيوبيين.

ولدعم البرامج داخل البعثات، هناك الآن خلايا لتدريب البعثات في ثماني عمليات لحفظ السلام للأفراد العسكريين. وتعمل هذه الخلايا بصورة وثيقة مع مستشاري السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجهات التنسيق لضمان إدماج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية في برامج التدريب. وثمة تدريب مماثل لأفراد الشرطة المدنية. ويوفر المستشارون التدريب للموظفين المدنيين وأفراد الشرطة المدنية. وهم يزورون الوحدات في الميدان أيضا، ويواكبون تناوب القوات ويساعدون قادة القطاعات والوحدات في تصميم برامج التوعية المستمرة.

وتعد الشراكات أساسية في استجابة الإدارة. وفي سيراليون، تضافرت جهود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإدارة حلقات عمل لحفظة السلام بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونوع الجنس وحقوق الإنسان. وفي إثيوبيا وإريتريا، أقام برنامج تدريب المدربين لتثقيف الأقران شراكة جديدة مع الجماعة المحلية بيدهو، ومعناها التحدي، وهي المنظمة الوحيدة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إريتريا. وهذه المنظمة تيسر التدريب لمنع التمييز والوصم الاجتماعي.

ويشارك ٩٢ بلدا حاليا بأكثر من ٠٠٠ ٤٢ من العسكريين وأفراد الشرطة المدنية. وهذا يشكل تحديا هائلا لجهودنا لإكساب التدريب سمات خاصة بثقافة كل بلد. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تدمج البلدان المساهمة بقوات

التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية في برامج التدريب الوطنية وأن تستفيد من المساعدة الفنية التي يقدمها البرنامج. وسيساعدنا إلى حد كبير أن تحدد الدول الأعضاء – كلما أمكن – الأفراد الذين تم تدريبهم بالفعل في مجال تثقيف الأقران. ويمكننا الاستناد إلى خبرتهم لتعزيز مبادراتنا. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإن الإدارة تسعى بنشاط لتوظيف ضباط الشرطة الذين تتوفر لديهم الخبرة كمدربين أو منسقين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية، عند اختيار المرشحين المحتملين للنشر في البعثات.

ومن المهم أيضا أن نبقي على مستويات عالية من المعرفة والتدريب لدى الموظفين الرئيسيين الذين يتعاملون مع القضايا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي العام الماضي، قامت الإدارة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ووزارتي الدفاع في الولايات المتحدة والنرويج، بعقد حلقة عمل حول الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل ذات الصلة في عمليات حفظ السلام لكبار الموظفين الطبيين في البعثات وجهات التنسيق. وكان ٢٠ من البلدان المساهمة بقوات ممثلة في حلقة العمل هذه أيضا. وهذا العام، حضر مستشارو السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حلقة تدريب أقيمت في سيراليون. وقد أعدت إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز بالفعل لعقد حلقة عمل لعام ٢٠٠٤.

ومع ذلك، فإن جهودنا لا تتوقف عند حد التوعية والتدريب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فبعض التصرفات التي تزيد من خطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية أو نقله، مثل الانخراط في اتصال جنسي مع المشتغلين بالجنس، أمر غير مقبول ويضر بالبعثة المركزية لحفظ السلام.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على النقطة التي ذكرتها في الشهر الماضي حينما خاطبت مجلس الأمن بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن: وهي أن موقف إدارة عمليات حفظ السلام هو عدم التسامح المطلق إزاء الاعتداء والاستغلال الجنسي من موظفي حفظ السلام. وقد أرسلت توجيهات تأديبية محددة إلى البعثات، كما يجري تعزيز آليات تقديم التقارير والتحقيق، على سبيل المثال جميع الموظفين الذين ينشرون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – سواء كانوا عسكريين أو مدنيين أو شرطة – ملزمون بأن يتمسكوا بأعلى معايير النزاهة. ونسعى إلى العمل مع الدول الأعضاء لضمان الوفاء بتلك المعايير وللمعالجة السليمة لحالات سوء السلوك البالغ.

وقد شجع القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) أيضا الدول الأعضاء على توفير المشورة والفحص التطوعيين السريين بوصفهما جزءا من الإعداد للمشاركة في عمليات حفظ السلام. وقد أيد المشورة والفحص التطوعيين السريين فريق خبراء برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن فحص الفيروس في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في عام ٢٠٠١، خلال المناقشات التي تركزت على ما يسمى الفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة، ألمحت الأمانة العامة إلى أن المشورة والفحص التطوعيين السريين يمكن إجراؤهما بشكل أكثر شمولا إذا سددت الأمم المتحدة للبلدان المساهمة بقوات التكاليف التقنية لإجراء فحوصات الفيروس، قبل النشر ولدى العودة على حد سواء. وعارض عدد من الدول الأعضاء هذا النهج، وبالتالي لم يتابع بشكل رسمي. وتعتزم إدارة عمليات حفظ السلام عرض هذا الأمر على جلسة عام ٢٠٠٤ للفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة، ويحدوني أمل كبير في التمكن من التوصل إلى توافق الآراء الضروري في ذلك الوقت.

وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام بإدخال قدرات تقديم المشورة والفحص التطوعيين السريين في البعثات. وظلت هاتان الخدمتان متوفرتين في تيمور - ليشتي منذ شهر شباط/فبراير هذا العام. وقد أنشئ الآن مركز للمشورة والفحص التطوعيين السريين في بعثتنا في إثيوبيا وإريتريا. ونظمت البعثة مؤخرا دورة تدريبية لمدة أسبوعين للمستشارين الخاصين بالإيدز؛ وشمل المشاركون ٢١ من القوات النظامية والموظفين المدنيين فضلا عن متطوعي الأمم المتحدة. وتخطط البعثة في سيراليون لتنظيم دورة تدريبية مماثلة. كما أن إدارة عمليات حفظ السلام أجرت من فورها تقييما في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية المساعدة في التخطيط لمرافق توفير المشورة والفحص التطوعيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيستمر الجهد في عام ٢٠٠٤، حينما يجري تقييم البعثات الأخرى.

وأبرمت إدارة عمليات حفظ السلام أيضا مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بغية توفير مواد الصحة الإنجابية. وتتوفر الرفالات الآن في كل البعثات للموظفين وللقوات النظامية على حد سواء. وتُحفظ مجموعات العقاقير الوقائية لما بعد التعرض الإصابة في مرافقنا الطبية لحالات الإصابة المهنية بالفيروس وحالات الاغتصاب. وظلت إمدادات الدم المفحوص لعمليات نقل الدم لوقت طويل جزءا من الدعم الطبي لبعثتنا.

ولا تتركز جهودنا على كيفية خفض مخاطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فحسب، وإنما أيضا على كيفية الاستفادة من الإمكانية الايجابية لحفظة السلام بوصفهم عوامل تغيير. وعندما ندرب القوات على التوعية الجنسانية وحقوق الإنسان وحماية الطفل، فإننا لا نأمل أن نؤثر على سلوكهم هم بالذات فحسب، بل أيضا في مقدرتهم على معرفة العنف الجنسي والاستغلال والرد عليهما. وذلك جزء من تهيئة بيئة أكثر أمانا؛ وهو أمر محوري لولايتنا.

ويمكن لحفظة السلام أيضا أن يتشاطروا معرفتهم عن الفيروس مع السكان المحليين. ففي سيراليون، على سبيل المثال، نظمت القوات حلقات عمل للتوعية وبرامج ثقافية وأنشطة رياضية وعروضا مسرحية بغية زيادة مستوى الوعي بالفيروس في المجتمعات المحلية. وكثيرا ما يشمل المستشارون المعنيون بالسياسات المتعلقة بالإيدز الأفرقة المحلية في دوراتهم التدريبية. وفي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، تشمل برامج التوعية الوحدات العسكرية والمجتمع العريض. وهي تستهدف العاملين في تجارة الجنس والفنادق والمدارس وجماعات الشباب والنساء والمؤسسات المحلية. وعمل البعثة مع القوات المسلحة الإريترية والإثيوبية هو موضوع الدراسة الأولى من مجموعة دراسات حالات إفرادية يجريها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن إشراك القوات النظامية في مكافحة الإيدز. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عمل مستشار سياسة الإيدز مع أطفال الشوارع والشرطة المحلية. وفي تيمور - ليشتي، شمل جدول للشهادة الحية مدته ستة أسابيع، نظمه مدرب مصاب بالفيروس، برنامجا تعليميا خاصا للأقران عن الفيروس لقوة الشرطة التيمورية وللمنظمات غير الحكومية المحلية. وتتضامن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور- الشرقية مع المنظمة الدولية لصحة الأسرة لضمان استمرار الدعم التقني. وتدرج إدارة عمليات حفظ السلام أيضا حلقات دراسية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مناهجها التدريبية لقوات الشرطة المحلية.

وأود بشكل خاص أن أعرب عن تقديري للدور الشخصي الذي يضطلع به العديد من متطوعي الأمم المتحدة الذين يعملون في بعثاتنا، في الوصول إلى السكان المحليين

المتأثرين بالفيروس والإيدز. فعلى سبيل المثال، في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، قام متطوعو الأمم المتحدة بتدريب العاملين السابقين في تجارة الجنس على تقنيات الصباغة بالعُقد لتزويدهم بمصدر بديل للدخل. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظم متطوعو الأمم المتحدة مناسبة لجمع الأموال مع الفريق الأفريقي – الكاريبي في البعثة. وقد جمعوا أموالا لتغطية الرسوم المدرسية للأطفال الأيتام بسبب الإيدز.

وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام أيضا لمساعدة الدول المضيفة على المستوى الاستراتيجي. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، يقدم مستشار سياسة الإيدز التوجيه إلى القوات المسلحة الوطنية عن كيفية توحيد برامج التوعية. وكل مستشاري السياسة أعضاء في أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى القطري. وتساعد تلك الأفرقة المواضيعية على وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للاستجابة للوباء.

ومن المهم بنفس القدر، أن استراتيجيتنا كانت تهدف إلى توطيد الدعم للمسألة داخل الإدارة. وخلال مؤتمر مشترك عقد في نيويورك، قُدمت إحاطة إعلامية لقادة القوات وكبار الضباط الإداريين بشأن سياسات ومبادرات الإدارة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتقوم البعثات بإنشاء فرق عمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لوضع برامج التنفيذ على المستوى الميداني وللإشراف على هذه البرامج. وفي إثيوبيا وإريتريا، أثبتت فرقة العمل هذه أنها أساسية في المحافظة على طاقة البعثة للاستجابة.

كيف نقيس أثر جهودنا؟ كيف نعلم أن السلوك آخذ في التغيير؟ فالبيانات الموثوق بها بشأن معدلات انتشار الفيروس نادرا ما توجد في البلدان المتأثرة بالصراع، كما أننا لسنا في موقف يمكننا من إجراء رصد وبائي لقوات حفظ السلام. ولكن إدارة عمليات حفظ السلام تقوم بإجراء تقييمات للبعثة بصورة أكثر انتظاما. ونعمل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على وضع أنظمة للرصد والتقييم، باستخدام أدوات مثل الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالمعرفة والسلوك والممارسة، المصممة بشكل خاص لبيئة عمليات حفظ السلام. وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة دراسة استقصائية عن تنفيذ سياسة الأمم المتحدة في مكان العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل تحديد العيوب والاستجابة لها. ويساعدنا إجراء دراسة استقصائية مماثلة في إطار الإدارة على المزيد من تطوير استراتيجيتنا التعليمية للموظفين.

ونحن بحاجة إلى أن تكون لدينا برامج ديناميكية وسريعة الاستجابة فيما يتعلق بالإيدز خلال فترة ولاية حفظ السلام. ولا تمثل جهودنا حتى الآن سوى خطوات أولية في ما نتصوره برنامجا متوسعا ومتطورا باستمرار. وسيعني توفير العدد الكامل من الموظفين لمكاتب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعمها. ويعني تعزيز الشراكات الموجودة وبناء شراكات جديدة في إطار الأمم المتحدة ومع الدول المضيفة ومع الدول الأعضاء. وإذا كان لنا بأي حال أن نعكس تيار هذا الوباء المدمر، فلا بد أن تترجم بيانات النوايا الحسنة إلى عمل ملموس ومستدام على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية.

أعطي الكلمة الآن لـ د. بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

د. بيوت (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لكي أحيط مجلس الأمن علما بشأن العمل في تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، فيما يتعلق بالإيدز والأمن. ويسرني بشكل خاص أن أُطلع المجلس على آخر التطورات خلال رئاسة أنغولا للمجلس. وكما يعلم الأعضاء جيدا، ما فتئ الإرث المأسوي للصراع في العديد من الأماكن يتمثل في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ويضاعف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جهوده للعمل مع قادة أنغولا لضمان ألا يصبح عائد السلام في أنغولا ضحية لعدو أكثر خبثا – هو الإيدز.

وحين نظر مجلس الأمن للمرة الأولى في مسألة الإيدز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ثم اتخذ بعد ذلك القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، أعاد بذلك رسم الخريطة العالمية لمكافحة الإيدز. وأرست إجراءات المجلس الأساس لإعطاء الإيدز مركز الصدارة بوصفه مسألة أمنية في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمدته الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وقرارات مجلس الأمن اللاحقة – ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة، و ١٣٧٩ (٢٠٠١) المتعلق بالطفل، و ١٣٢٧ (٢٠٠١) المتعلق بتقرير الإبراهيمي – عززت كلها تصميم مجلس الأمن على ضمان أن تعالج الاستجابات العالمية لحالات الصراع البُعد المتعلق بالإيدز.

ولكن لا بد أن أنوه بقدر من الأسف بأن مجلس الأمن لم يغتنم الفرصة لمعالجة الإيدز بجلاء في عدد من القرارات الأخيرة التي أنشأت بعثات للأمم المتحدة أو مددت ولايتها، خاصة وأن بعض تلك البعثات يعمل في مناطق موبوءة بفيروس نقص المناعة البشرية.

ومع ذلك، كان تصميم مجلس الأمن راسخا على كسب دعم الحكومات الوطنية في التصدي لخطر الإيدز في إطار حفظ السلام بطريقة أكثر تنسيقا. ولكن الأهم من ذلك أنه فتح الباب أمام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يعمل مع القوات المسلحة وقوات الدفاع المدني في بلدان عديدة، وكشف أيضا الحاجة إلى معالجة الطرق العديدة التي يقوض بها الإيدز الأمن الإقليمي والبشري.

إن برنامج الأمم المتحدة المشترك عالج الإيدز والأمن بثلاث طرائق. أولا، اتخذنا إجراءات بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام لتنفيذ جوانب القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) المتعلقة بقوات حفظ السلام، وقد استمعنا عن ذلك في وقت سابق من وكيل الأمين العام غينو. ثانيا، نقود حملة للتصدي للإيدز على نطاق أوسع بين أفراد القوات النظامية. ثالثا، ما فتئنا نوسع نطاق التصدي للإيدز باعتباره تحديا إنسانيا وأمنيا رئيسيا. والآن أود أن أتناول كل مسألة من هذه المسائل بالترتيب.

أولا، وكما استمعنا من السيد غينو، يبذل برنامج الأمم المتحدة المشترك وإدارة عمليات حفظ السلام الآن جهدا تعاونيا قويا؛ ولن أكرر ما قاله. ونتيجة لعملنا سويا استطعنا أن نضمن تعميم إجراءات التصدي للإيدز على كل عملية لحفظ السلام.

ويعمل مستشارون متفرغون لسياسات الإيدز في عمليات حفظ السلام الرئيسية بشكل يومي في مجال الوقاية من الفيروس ووضع مبادرات للرعاية على صعيد البعثة ومع أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومسؤولي البرنامج المشترك القطريين في إطار مختلف البعثات.

كما نعكف حاليا على استحداث قاعدة معلومات شاملة لتوجيه وتقييم الأنشطة المتعلقة بالفيروس بين حفظة السلام. وأنتجنا بطاقة توعية بالإيدز فيها جيب لرفالة. وطُبعت البطاقة بعشر لغات حتى الآن، وستضاف الصينية قريبا. ونحن نقدم الآن ٥٠ ٠٠٠ بطاقة سنويا لبعثات حفظ السلام وللبلدان المساهمة بقوات لاستخدامها في عمليات التدريب قبل الانتشار.

واستجابة لمناقشة جرت في المجلس، أنشأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ فريقا من الخبراء معنيا بإجراء فحوص فيروس نقص المناعة البشرية على أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويرأس الفريق القاضي في المحكمة العليا الاسترالية، الأونرابل مايكل كيربي، ويتمتع الفريق بمشاركة واسعة النطاق من القوات النظامية، وكذلك من إدارة عمليات حفظ السلام. ولقد استرشدت إدارة عمليات حفظ السلام بتقرير هذا الفريق عند صياغة سياستها، ويشجعني أن أرى هذه الإدارة توضح الآن سياستها الخاصة بالفحوص لدعم الاستخدام الأكثر انتشارا للمشورة الطوعية والفحوص الخاصة بالفيروس في إطار بعثات حفظ السلام. ولقد استمعنا في وقت سابق من السيد غينو عن بعض تفاصيل العملية، وكذلك عن المنجزات.

ويصح القول أيضا إن البلدان المضيفة لبعثات حفظ السلام تدعو بشكل متزايد إلى إجراء فحوص إلزامية لقوات حفظ السلام. وما زلت مقتنعا بأن هذه مشكلة من الأفضل حلها من المنبع وليس في الميدان – أي أنه، مع وضع السياسات السليمة، ينبغي أن تكون فحوص الفيروس الطوعية جزءا طبيعيا من عمليات القوات المسلحة.

ورغم إحرازنا لتقدم أكيد في التصدي للإيدز من حيث تأثيره على عمليات حفظ السلام، تظل هناك تحديات رئيسية. أولا، وكما سمعنا في وقت سابق، ما زال يعيقنا نقص البيانات الموثوق بها بشأن انتشار الفيروس بين حفظة السلام وفي البلدان المنكوبة بالصراعات. ولذا يضمن برنامج الأمم المتحدة المشترك أن لدينا تدابير أساسية أفضل والقدرة على قياس التقدم على أساسها.

ثانيا، هناك حاجة إلى دعم إجراءات التصدي للإيدز بين حفظة السلام من خلال قيادة منسقة. وينبغي لوزراء الدفاع ورؤساء الأركان من جميع أنحاء العالم أن يدرجوا الإيدز ضمن نطاق اهتماماتهم إلى حد كبير. ثالثا، الإدامة تحد رئيسي، فحفظة السلام يتنقلون بين بعثاتهم ضمن أطر زمنية قصيرة نسبيا، وهو ما يحتم تعزيز إجراءات البعثات للتصدي في البرامج المستمرة للقوات النظامية.

أود الآن الانتقال إلى النقطة الثانية، وهي مسألة الإيدز في القوات النظامية في نطاقها الأعم. إن حفظة السلام يأتون من قوات نظامية وطنية ويعادون إليها. وإننا، من خلال العمل مع القوات النظامية، في البلدان المساهمة بقوات أو بلدان أخرى على حد سواء، نضع المعايير لسلوك أفراد القوات النظامية، ونصيغ أنشطة نموذجية للتصدي الفعال للإيدز.

ونعمل الآن بشكل مكثف مع القوات المسلحة لضمان الوعي بالفيروس والوقاية منه قبل نشر القوات ولضمان تعزيزهما عند التسريح. وهناك على الأقل ٣٨ بلدا في أنحاء العالم لديها الآن استراتيجية وطنية للتصدي للإيدز في القوات النظامية، وهذا كان أحد أهداف القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

إن برنامج الأمم المتحدة المشترك – بما في ذلك المشاركون في رعايته، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – يعمل في حوالى ٥٠ بلدا،

حيث يعمل مع المجندين الشباب وحفظة السلام والشرطة ومسؤولي الهجرة في مجال الوقاية من الفيروس وتعزيز العناية الخاصة بالمصابين به. ولقد قدمنا أدوات أساسية – أدلة برمجة ولوازم تعليم الأقران. ونركز بشكل خاص على المجندين الشباب – الرجال والنساء معا – لأنهم، مثل صغار الناضجين الآخرين، المعرضون الرئيسيون للخطر.

وكان أحد الأهداف إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب في مجال الإيدز ليُدرج في مناهج تدريب القوات النظامية. ولقد تحقق ذلك في قوات دفاع أوكرانيا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك، ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان بصفة خاصة. واستهدفت جهود مماثلة حرس الحدود في منطقة بنغال الغربية وقوات الجيش والشرطة في أوروغواي، وبدأت بين وكالات إنفاذ القانون في الاتحاد الروسي وبيلاروس.

ولكي نسمح باستخلاص عبر أكبر، ينشر برنامج الأمم المتحدة المشترك دراسات حالات إفرادية متعلقة بالوقاية من الفيروس والعناية بمرضاه بين أفراد القوات المسلحة وحفظة سلام الأمم المتحدة في إريتريا – كما يمكن أن نرى من التقرير المعروض على أعضاء المجلس – وسيفعل ذلك أيضا في أوكرانيا وتايلند قريبا جدا. ونتائج الدراسة الأولى هذه واقعية وتعطي الأمل. ولقد حددت ثغرات تتطلب منا جميعا العمل بشكل أفضل. كما أننا ركزنا بصفة خاصة على توظيف مستشارين في المساواة بين الجنسين في حالات الصراع وما بعد الصراع، وقد استمع الأعضاء إلى ذلك في وقت سابق.

ولاستكمال التركيز على القوات النظامية، كثفنا إجراءاتنا الموجهة نحو جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة. ويتم على سبيل المثال تعديل بطاقة التوعية بالإيدز الخاصة بحفظة السلام لاستخدامها بين جميع العاملين في المجال الإنساني، وتعمل لوازم تعليم الأقران للقوات النظامية بوصفها نموذجا لتوسيع نطاق تعليم الأقران المتعلق بالفيروس حتى يشمل جميع موظفي الأمم المتحدة.

ثالثا وأخيرا، أود أن أذكر بإيجاز النطاق الأعم الذي يشكل فيه الإيدز تهديدا للأمن العالمي، وهو ما يتنبأ به القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) – رغم أن هذا النطاق يمتد إلى أبعد من ذلك.

في أكثر المناطق تضررا يشكل الإيدز الآن أزمة كاملة النطاق للقدرات الإنسانية. فهو يضاعف من انعدام الاستقرار الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي، وقد يؤثر حتى على الحكم ويفضي إلى انهيار الدولة. وسيحتاج الجيل المقبل من الأيتام مستويات دعم لم يسبق لها مثيل. وفي الشهر الماضي، وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة على خطة، قدمها برنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، تدعو إلى تكثيف إجراءات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالإيدز في الجنوب الأفريقي – وهي خطة تستلزم جهدا شاملا يجمع بين التنمية الطويلة الأمد والدعم الإنساني من النوع الطارئ، لأن كليهما ضروري اليوم في البلدان الأكثر تضررا.

ورغم أن إجراءاتنا موجهة نحو مناطق يكون فيها الوباء حديث النشوء وبالتالي يمكن احتواؤه على أفضل نحو، مثل أوروبا الشرقية وفي كل أرجاء آسيا، فإننا بحاجة أيضا إلى الاعتناء بالدول التي قوض فيها الإيدز القدرات الوطنية لدرجة تستلزم إيصال المساعدات الإنمائية الطارئة بشكل مكثف ومنسق بغية تفادي انهيار الدولة.

حينما نظر مجلس الأمن لأول مرة في موضوع متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كان يقدم بحق على شيء جديد. وما حققه المجلس في ذلك الحين يستحق أن يظل في ذاكراتنا. فهو بدأ عملية

مكنّتنا من وضع حفظة السلام وأفراد الجيش والشرطة في طليعة عمليات التصدي الفعالة للإيدز.

وأتطلع في العام الجديد إلى أن أعرض على المجلس تقريرا مرحليا مفصّلا بشأن النتائج المحرزة فيما يتعلق بالقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). ومع ذلك، فمدى تأثير هذا الإجراء واضح بالفعل فيما بين حفظة السلام وأفراد الجيش والشرطة.

يشكل فيروس نقص المناعة البشرية تحديا لكل فرد من الجنود وضباط الشرطة تحت قيادة الأمم المتحدة والبالغ عددهم ٤٢ ٠٠٠ فرد. ويخدم العديد منهم في مناطق تعلو فيها نسبة الإصابة – ثلثهم في أفريقيا – ويواجه الجميع ضغوط الانفصال عن أسرهم والعمل في ظل ظروف مرهقة. وما لم يتم التصدي لتحدي الفيروس، ستتعرض للخطر استمرارية هذه العمليات وإسهاماتها الكبيرة القيمة في الأمن العالمي.

ولكن فيما يتعلق بالأفراد المشاركين، فبعثات حفظ السلام ليست سوى جزء صغير نسبيا من حياتهم الوظيفية. ولا يمكننا الاعتماد فحسب على جهود التعليم بشأن الفيروس المبذولة في سياق عمليات حفظ السلام. وأحث الدول الأعضاء على كفالة أن يستطيع جميع العسكريين، بمن فيهم حفظة السلام في المستقبل والذين يلتحقون بالخدمة مرة أخرى، المشاركة في برامج الفيروس الجاري تنفيذها.

وهدفنا الذي نسعى لتحقيقه بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، هدف بسيط. نحن نريد أن نكفل أن حفظة السلام وجميع أفراد الجيش والشرطة هم قادة في مكافحة الإيدز – مثلما سمعنا من فورنا.

إن الإيدز ليس تحديا أخلاقيا كبيرا في عصرنا فحسب، إنما هو أيضا عائق كبير للتنمية، وسبب الأزمة الاقتصادية، وتهديد للأمن والاستقرار الأساسي للعديد من الأمم. ونحن نشكر مجلس الأمن على القسط الذي يؤديه في الإقرار بذلك التحدي والتصدي له، ونتطلع إلى قيادته المتواصلة في ذلك.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بشكركم على أخذ هذه المبادرة، وأن أشكر بيتر بيوت وجان – ماري غينو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن عقد هذه المناقشة بعد عامين على آخر مناقشة عقدها مجلس الأمن بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد جاء في حينه، حيث أن التقرير الأخير للأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز – الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة – يبعث على القلق الشديد. وببساطة نحن نفشل في مواجهة آفة الفيروس/الإيدز بفعالية. ونعلم الآن أننا لن نحقق أهداف عام ٢٠٠٥ التي حددتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ولكننا نعلم أكثر من ذي قبل ما الذي يجب عمله.

وهذا أمر غير مقبول، إذ يجب أن نسد الفجوة بين معرفتنا والممارسة والتنفيذ الفعالين. وتعزيز الإرادة السياسية الجماعية لتحقيق ذلك هو التحدي الذي يواجهنا، ويجب أن نعمل بسرعة.

ولقد سمعت مَن يقول إن مجلس الأمن ليس من أعماله مناقشة الفيروس/الإيدز، كما لو أن القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) لم يوضح بجلاء لماذا تؤثر هذه الآفة على السلم والأمن الدوليين. فالأشخاص الذين يعيشون في مناطق الصراعات أكثر عُرضة للعنف الجنسي. وتسريح القوات يشكل خطرا كبيرا. وتجنح القوات العسكرية إلى أن تزداد فيها نسبة الإصابة عن المدنيين. وإذا كان العمر المتوقع ينخفض بمقدار جيل في كل عقد – وأكرر ينخفض بمقدار

جيل في كل عقد – فكيف لا يشكِّل ذلك تهديدا لأمن الدول؟

وتعتقد المملكة المتحدة أن مدى التحدي يتطلب التصدي من أجهزة مختلفة في الأمم المتحدة ومن وكالاتها. فالأمر لا يتعلق بمن ينبغي أن يتخذ إجراء، ولكن إذا كنا نقوم جميعا بعمل كل ما يتعين عمله.

وبالطبع، هناك حساسيات مؤسسية حول هذه القضية، ولكن الفيروس/الإيدز، يظل منذ بدايته، قضية حساسة – حساسة للأفراد وللأسر وللمجتمعات المحلية، وحساسة أيضا لحكوماتنا ولمؤسساتنا الإقليمية والدولية. ولكن عدم التصدي لها لن يبعدها عنا.

ومع مراعاة ذلك، أعتقد أن هناك سؤالا أساسيا لمجلس الأمن: هل يمكن بل هل ينبغي لنا أن نفعل أكثر مما نفعله لدعم قيادة الأمين العام في مكافحة الحالة العالمية الطارئة التي تدعى الفيروس/الإيدز؟

وفي التصدي لتلك القضية، أود أن أوضح اليوم ثلاث نقاط: أولا الحاجة إلى تقييم للربط بين الأمن البشري والفيروس/الإيدز؛ وثانيا، الحاجة إلى رصد وتقييم أكثر دقة للتقدم المحرز صوب تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٢)؛ وثالثا، الحاجة إلى جلسات موضوعية لمجلس الأمن يقرر عقدها في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لاستكشاف تلك القضايا على نحو أكبر.

وقبل الانتقال إلى تلك القضايا، أود أن أقول شيئا حول الفيروس/الإيدز وعمليات حفظ السلام في سياق القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). فمن المقبول على نطاق واسع الآن ضرورة وجود نهج وطني ومتعدد القطاعات للتصدي بفعالية للفيروس/الإيدز. وينبغي أن يشمل ذلك النهج القطاعات الأمنية المدنية والعسكرية، وأيضا قطاعات الصحة والتعليم وقطاعات أخرى ذات صلة.

ولكن في الوقت نفسه، نضع تركيزا أكبر على إيجاد حلول إقليمية للصراعات الإقليمية، بما في ذلك نشر قوات لحفظ السلام من المناطق المعنية. ونحن نعرف أنه في بعض المناطق الأشد إصابة بالفيروس/الإيدز، يمكن أن يصل معدل الإصابة إلى ٣٧ في المائة. ولكن في بعض المناطق، نعلم أن معدل الإصابة بين أفراد الأمن المدني والعسكري يمكن أن يتراوح بين ضعفين وخمسة أضعاف معدل الإصابة بين السكان العاديين.

وهذا لا يشكِّل خطرا على الأمن والاستقرار الوطنيين فحسب، ولكن أيضا يبرز إمكانات عمليات حفظ السلام في أكثر المناطق تضررا. وبينما يتضاءل عدد البالغين القادرين على العمل، ويتزايد عدد الأيتام على نحو كبير، فليس من الصعب التنبؤ بمستقبل تواجه فيه بلدان ومناطق عديدة صعوبات شديدة في الحفاظ على استقرارها الداخلي وزيادة نفوذها العالمي بينما تناضل من أجل مواجهة هذا الأثر. وكل ذلك يقوض إمكانات حفظ السلام.

ولذلك نرحب ترحيبا حارا بعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) و إدارة عمليات حفظ السلام وغيرهما في تأييد الحكومات في جهودها لوضع استراتيجيات وطنية لزيادة الوعي ووضع برامج تدريب وخدمات للفحص وتقديم النصح بغية التحكم في انتشار الفيروس/الإيدز فيما بين العاملين في الخدمات المدنية والأمنية.

وأعتقد أن معرفة التقدم المحرز يبعث على التشجيع. ومن الأساسي أن يتواصل عمل البرنامج وإدارة عمليات حفظ السلام بتأييد ودعم كاملين من مجلس الأمن. ولكننا نعتقد أيضا أنه من المهم إنجاز قدر أكبر من العمل لتحديد مدى فداحة المشكلة وتأثير التصدي لها حتى الآن.

وسيساعدنا النظر في الدروس المستفادة على تحديد ما الذي يجب عمله ومن يفعله ومتى.

وإذا سمحتم لي أن أنتقل إلى القضايا الأوسع نطاقا، أود أن أقتبس من بيان وزير خارجية الولايات المتحدة، كولين باول، في الدورة الاستثنائية المعنية بالفيروس/الإيدز التي انعقدت في شهر أيلول/سبتمبر حينما وصف الفيروس/الإيدز بما يلي:

”أكثر دمارا من أي هجمة إرهابية ... أو أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل. ... والفيروس الذي يضاهي في قسوته أي طاغية ... يمكنه أن يدمِّر بلدانا ويزعزع استقرار مناطق بأسرها.“ (انظر A/58/PV.4)

وتتشاطر المملكة المتحدة تلك المشاعر. وللفيروس/الإيدز إمكانات هائلة لتحطيم المجتمعات وتقويض الاقتصادات وإزالة منافع التنمية التي جنيناها في الأعوام الثلاثين الماضية. وهو، في أسوا المناطق تأثرا به، وبالذات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يضرب قاعدة الموارد البشرية في الصميم، ويقوض القدرة المؤسسية التي تعد عنصرا حاسما في إدامة الاستقرار والأمن. والأزمة الغذائية الأخيرة في أفريقيا ما هي إلا أحد أعراض تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الأمن البشري.

ويجب أن يكون واضحا أمام الجميع أن مجلس الأمن يستخدم كل طاقته في العمل الجماعي مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لضمان أن تكون الاستجابة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة متماسكة ومتكاملة وفعالة. وربما يكون عدم وجود فهم أكمل للصلة بين الأمن البشري وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أوجد ثغرة محتملة في المعرفة. وعلينا أن نتصرف لسد هذه الثغرة. فإثراء فهمنا لهذه المسألة من خلال النقاش والحوار هو وحده الذي سيمكننا من تحديد كامل نطاق وأبعاد الدور المحتمل لمجلس الأمن.

ولكننا بحاجة إلى الحد قدر الإمكان من الخطر الذي تتعرض له عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمجتمعات التي يعمل فيها أفراد هذه العمليات، والذي جاء ذكره منذ قليل. فلنقبل هذا التحدي، ولنوفر بذلك حافزا قويا للعمل، دعما لقيادة الأمين العام في هذا المضمار. وأود هنا أن أتقدم بثلاثة اقتراحات محددة، أولا، أن يقوم مجلس الأمن في عام ٢٠٠٤، وبناء على تقييم مرحلي من الأمين العام، بإجراء مناقشة إضافية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، للنظر في كيفية تعزيز استجابتنا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠). ثانيا، أن نستعين بخبرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة عمليات حفظ السلام ومجموعات المجتمع المدني وغيرها، لتوفير قاعدة من الأدلة الواضحة على الصلة بين السلام والأمن وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشفوعة، وهذا هو الأهم، بمقترحات بشأن ما يجب القيام به. ثالثا، أن نطلب إلى الأمين العام أن يجمع بين الجانبين في تقييم نهائي يعرض على مجلس الأمن للنظر فيه في عام ٢٠٠٥.

وفي الختام، أود أن أذكّر بما قاله الأمين العام أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر أثناء متابعة نتائج دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين:

”لا يمكننا أن ندعي أن التحديات التي تتزاحم فيما بينها أكثر أهمية أو أكثر إلحاحا. ولا يمكننا قبول أنه ”قد حدث شيء آخر“ أجبرنا على تنحية الإيدز جانبا. إذ دائما سيحدث شيء آخر. ولهذا يجب أن نجعل الإيدز دوما على رأس قائمة أولويات جدول أعمالنا السياسي والعملي“ (A/58/PV.3، ص ٤).

فلنبعث، قبل أسبوعين من حلول اليوم العالمي للإيدز، برسالة واضحة تبين تصميم مجلس الأمن على مساعدة الأمين العام في الإبقاء على موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صدارة شواغلنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة وخصوصا على الاقتراحات الممتازة التي عرضها علينا.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالثناء عليكم، سيدي الرئيس، لدعوتكم لعقد جلسة اليوم بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠). فهذا بحق موضوع له أهمية حيوية. وأريد أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام غينو والدكتور بيوت على معلوماتهما المستكملة وعلى بيانيهما وعملهما.

من الواضح أننا أنجزنا الكثير معا، ولكن يمكننا أيضا أن نلمس الحاجة إلى بذل جهود مشتركة قوية ومتواصلة في المستقبل.

منذ ما يقرب من ١٠ أعوام، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، اجتمع مجلس الأمن لأول مرة لمناقشة مشكلة تتعلق بالصحة، وهي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأتذكر تماما أننا تناقشنا في البداية حول ما إذا كان من الواجب حتى تناول هذا الموضوع أصلا، وما إذا كان هذا المرض يشكل بالفعل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين وفي النهاية توصل أعضاء المجلس إلى اتفاق بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يستحق اهتمام مجلس الأمن لأن هذا المرض يهدد بإهلاك المزيد من الناس وتقويض مزيد من المجتمعات أكثر مما يسببه أي صراع محدد نتصدى له في مجلس الأمن. فكيف إذن لا يشكل بحق تهديدا للسلام والأمن الدوليين؟

وعلاوة على ذلك، فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يهدد مستقبل بلدان عديدة، لأنه يفتك بالشباب – الشباب من الجنود، والشباب من الآباء، والشباب من العاملين في الحكومة، والشباب من الأطباء والمعلمين.

وكما قال وزير خارجية الولايات المتحدة، باول، في ملاحظاته أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ "لا توجد حرب على وجه الأرض أكثر تدميرا من وباء الإيدز" (A/S-26/PV.1) والسفير جونز باري ذكر هذه الملاحظات أمام الدورة الاستثنائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وليس هناك أدنى شك في أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يشكل اليوم، بعد قرابة أربع سنوات من مناقشته لأول مرة في المجلس، وبعد ثلاث سنوات من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، خطرا ملحا يهدد السلام والأمن.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) يتناول الصلات القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسلام والأمن. وقد أجريت آخر مناقشة لهذا القرار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أي قبل حوالي ثلاثة أعوام. واليوم، سمعنا من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومن إدارة عمليات حفظ السلام، عن التحديات التي تكتنف تنفيذه، والتقدم المحرز حتى الآن. وكان لديهما الكثير بحق مما يريدون الإبلاغ عنه – بل وأكثر مما يمكن استيعابه بسهولة في عروض شفوية موجزة تقدم إلى مجلس الأمن.

إن الكثير مما سمعنا عنه اليوم مشجع. وقد سرنا أن نسمع عن قوة العلاقة التعاونية بين برنامج الأمم المتحدة المشترك وإدارة عمليات حفظ السلام. وأسعدنا تعيين

مستشار للسياسة العامة في إدارة عمليات حفظ السلام. ونلاحظ التقدم الملموس الذي حققه هذا الشخص في تنفيذ مسؤوليات تلك الإدارة فيما يتعلق بالقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). كما ننوه بتعيين مستشارين للسياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، وإنشاء مراكز تنسيق في بعض البعثات. وهذا ينبغي تعميمه على جميع البعثات، وألاحظ أن السيد غينو أشار إلى نية إدارة عمليات حفظ السلام في السير في هذا الاتجاه.

وسرنا أيضا أن نسمع عن الجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالتدريب في مجال التوعية. وبطاقات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي طالبنا بها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أصبحت الآن تمثل أداة قوية محتملة في توعية أفراد حفظ السلام بل وأيضا توعية القوات المسلحة الوطنية والإقليمية. وينبغي أن تطبق بأسرع ما يمكن، كنمط موحد، على جميع عمليات حفظ السلام.

وأثني على الدكتور بيوت لالتزامه الشخصي بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، وأقر بإسهام مدير المكتب المعني بالإيدز والأمن والاستجابة الإنسانية، والتابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونشيد بالبرنامج المشترك على العمل الذي أنجزه دعما للاستجابات الوطنية المتعلقة بهذا الوباء بين أفراد الجيش والشرطة، والتي تمثل عنصرا أساسيا في التعامل مع هذا المشكلة. كما أنها حققت الكثير من الإنجازات الممتازة. وقد أعجبتنا بصفة خاصة سلسلة الوثائق المعنونة "إشراك أفراد الجيش والشرطة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك استعراض السياسات والبرامج بين حفظة السلام وأفراد الجيش والشرطة". وبعض هذه الوثائق موضوع أمام الأعضاء على مكاتبهم.

ومن المهم أن نعترف بأن تقدما ما تم إحرازه فعلا، غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. والسيد غينو تكلم عن التحدي الرئيسي المتمثل في زيادة الوعي بين المشاركين في عمليات حفظ السلام والمجتمعات المحلية التي يتصلون بها، عن أسباب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكيفية منع انتشاره. ولاحظت تعقيباته بشأن مدى صعوبة التعامل مع ٩٢ دولة و ٤٢ ٠٠٠ فرد في الميدان. وهذه بالتأكيد مهمة شاقة، ولكن جهود البرنامج المشترك في مجال العمل مع أفراد القوات المسلحة الوطنية تشكل أداة أساسية في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، شأنها في ذلك شأن جهود الأمم المتحدة ذاتها.

كما أحطت علما بما قاله السيد غينو عن الحاجة إلى إجراء تقييمات أكثر منهجية للبعثات، وضرورة المداومة على توسيع نطاق البرامج الجديدة. وهذا صحيح بكل تأكيد. وفي هذا الصدد، تهمنا معرفة ما إذا كان من الممكن قياس النجاح النسبي الذي حققته مراكز التنسيق المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمقارنته بنجاح مستشاري السياسات في البعثات التي يعملون بها. ويسعدنا أيضا أن نعلم أن هناك الآن وظيفة بدوام كامل لمستشار لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونقدر سخاء حكومة الدانمرك في تمويل الصندوق الاستئماني لإدارة عمليات حفظ السلام وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونشعر بالقلق إزاء ما قد يحدث لهذه الوظيفة عندما ينتهي تمويلها في عام ٢٠٠٤. وأود أن أسأل ما إذا كان لدى إدارة عمليات حفظ السلام والبرنامج المشترك خطط لإنشاء وظيفة دائمة في هذا الصدد.

وحكومة بلادي ملتزمة كل الالتزام، وعلى أعلى المستويات بالكفاح العالمي ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والولايات المتحدة أكبر مانح للمساعدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إذ قدمت

حوالي نصف التمويل الدولي كله المخصص لهذا الغرض في عام ٢٠٠٢. ولدينا برامج ثنائية في أكثر من ٧٥ بلدا، وفي كانون الثاني/يناير أعلن الرئيس بوش خطة طوارئ لخمسية لتقديم المساعدة الغوثية بشأن الفيروس/الإيدز تكلفتها ١٥ بليون دولار. وفي أيار/مايو، أقرت تلك الخطة وأصبحت قانونا بتأييد ساحق من الكونغرس. ويمثل هذا أكبر التزام منفرد بأموال في التاريخ لمبادرة صحية عامة دولية بخصوص مرض محدد. وتواصل الخطة برامجنا الثنائية الواسعة بينما تركز على ١٤ من أكثر البلدان تأثرا في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. والولايات المتحدة أكبر مساهم منفرد أيضا في الصندوق العالمي لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، بتعهدات يبلغ إجماليها ١,٦ من بلايين الدولارات. وبالإضافة إلى هذا، نحن ملتزمون، بالتحديد، بالمساعدة على تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) على المستوى الوطني، وفي علاقاتنا الثنائية.

ولا تزال وزارة الدفاع بالولايات المتحدة تعمل، كجزء من الشراكة الدولية لمكافحة الفيروس/الإيدز في أفريقيا، مع قوات مسلحة أفريقية، للمساعدة على وضع سياسات للتعامل مع الفيروس/الإيدز داخل القطاع العسكري، بوضع برامج تثقيف وقائية تصل إلى القوات الأفريقية وإلى التجمعات الأفريقية، على حد سواء، من أجل خفض انتشار الفيروس/الإيدز بين أفرادها. ووسع تشريع صدر مؤخرا البرنامج ليشمل الوقاية العالمية من المرض بين خدمات عسكرية أخرى. وعن طريق هذا البرنامج، تساعد وزارة دفاعنا قوات عسكرية مختارة لوضع سياسات خاصة بالفيروس/الإيدز لأفرادها، ولمواءمة وتوفير برامج للوقاية منه، وتدريب أفراد عسكريين لتنفيذ وصيانة وتقييم برامج الوقاية، ومساعدة البلدان على تطوير أساليب فعالة للتدخل في الثقافة العسكرية لخفض السلوكيات التي تزيد من خطر الإصابة بالمرض.

وتحملت الولايات المتحدة أيضا تكاليف إعداد وطبع كتيب للأمم المتحدة للتدريب بشأن الفيروس/الإيدز تستخدمه قوات حفظ السلام.

وفي داخل قواتنا المسلحة ينتهج جيش الولايات المتحدة سياسة الفحص الإلزامي. ففي كل عام، مطلوب من القادة أن يجروا قدرا معينا من التدريب الوقائي الإجباري، مع التشديد على تجنب السلوكيات التي تزيد من خطر الإصابة. ومما له أهمية أن التدريب الأولي للأفراد العسكريين بشأن هذه المسألة يحفظ في أضابير خدمتهم. وتظل حكومتي ملتزمة بمواصلة التنفيذ التام للقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ونقوم بالكشف عن طرق لجعل التنفيذ أكثر فعالية. إن الفيروس/الإيدز قابل للوقاية منه تماما، ويمكن الوقاية من نقل المرض بين العاملين في حفظ السلام والقوات المسلحة الوطنية والمجتمعات التي يخدمون بها بتنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا.

استمعتُ باهتمام إلى اقتراحات زميلي البريطاني، وأود أن أثني على طلبه بأن تقدم إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقريرا رسميا إلى المجلس في العام القادم، على أن يعود المجلس إلى هذه المسألة على أساس منتظم.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، نحن ممتنون لكم غاية الامتنان لعقد هذا الاجتماع لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠). إن الاجتماع توكيد لحكمتكم ونحن نثني على الكفاءة التي تديرون بها عمل مجلس الأمن. ونحن ممتنون أيضا للتقريرين اللذين قدمهما السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والدكتور بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لقد انتشر الفيروس/الإيدز بسرعة فائقة منذ ظهوره وتشخيصه لأول مرة في أوائل الثمانينات وترك آثارا اجتماعية كبيرة، حيث أصبح وباء عالميا تسبب في وفاة أكثر من ٢٤ مليون فرد. وبالموافقة على القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، بدأنا النظر في بُعد جديد في مشكلة الإيدز: تأثيره المتعدد الوجوه على الاستقرار والأمن. وكما بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز،

> ''دمر الفيروس/الإيدز، في المناطق التي وصل فيها إلى درجة الوباء، نسيج ما يشكل قوام الدولة: الأفراد، والأسر، والطوائف، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية – السياسية، كما دمر القوات المسلحة وقوات الشرطة التي تكفل الحماية لمؤسسات الدولة''. (برنامج الأمم المتحدة المشترك، ورقة حقائق رقم ١)

وكما يذكر تقرير البرنامج عن إريتريا، الذي عمم في هذا الاجتماع، فإن مرض الإيدز بالنسبة لبلد صغير، مثل إريتريا، ''عدو غير مرئي، أصبح مشكلة أمن وطني'' وعلاوة على ذلك، أصبح مفهوما أيضا أن الأفراد العسكريين المشاركين في عمليات حفظ سلام في مناطق صراع أو مناطق ما بعد انتهاء الصراع يتعرضون لخطر الإصابة بالإيدز ونقله بشكل كبير. وتبين البحوث أن الطابع المتغير لعمليات حفظ السلام عامل هام في هذه العملية. والواقع أن دور عمليات حفظ السلام تغير طوال العقد الماضي. والآن، مطلوب من أفراد حفظ السلام أن يصبحوا مشاركين في عدد من المجالات الإنسانية غير المتصلة بوضعهم العسكري الخالص. وكما أوضح خبير بارز هو الدكتور تريبودي، فإن خطر العدوى بالنسبة للأفراد العسكريين يزيد عندما يطلب من فرق عسكرية أن تتدخل في حالات طوارئ معقدة. وتلك، في كثير من الأحوال، حالات أو بلدان انهارت فيها المؤسسات المدنية، وبالتالي أصبحت فيها الوقاية من الفيروس بالغة الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة. وفي بعض البلدان التي تنتشر فيها قوات حفظ السلام ليس هناك شيء كوزارة صحة ولا ما يشبهها.

وتبين التقارير أيضا أن الغياب المستمر أو الطويل عن الأسرة، والضغوط العسكرية تؤدي إلى حالات تساعد في انتشار المرض. ولا أقول هذا للانتقاص من النجاح الكبير الذي تحقق في استخدام عمليات حفظ السلام لأغراض إنسانية في حالات حرب عادية أو حرب أهلية، إنما قصدت فقط الإشارة إلى ضرورة اتخاذ احتياطات إضافية.

ويضيف تقرير البرنامج ''على الخط الأول''، بُعدا آخر للمشكلة. لقد استحدثت الأمم المتحدة نهجا منسقا لتنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بشأن الوقاية من الفيروس/الإيدز خلال تنفيذ عملياتها لحفظ السلام، لكن من الواضح أن هذا النهج لا يطبق عندما تحل محل الأمم المتحدة مؤسسات إقليمية في القيام بعمليات لحفظ السلام، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها.

وفي حالة شيلي، أنشأ جيشنا شبكة مراقبة بمراكز اكتشاف منتشرة في أنحاء البلاد لها بنية أساسية كافية لتشغيلها، وإجراءات تقنية وأفراد مؤهلون، وهذه كلها أجزاء من برنامج أكبر للوقاية من الإيدز. وقد عملنا على تحقيق نفس الهدف في إعداد أفرادنا العسكريين المنتشرين في عمليات لحفظ السلام في مناطق ما بعد انتهاء الصراع، مثل تيمور – ليشتي، أو كوسوفو أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى أن برامجنا للتدريب مكنت قواتنا الوطنية لا من تجنب العدوى فحسب، وإنما أيضا من تقديم المساعدة في تثقيف بعض سكان تلك البلدان بالأساليب المختلفة للوقاية وأنظمة الاكتشاف ودعم العلاج.

ونحن بطبيعة الحال مستعدون لأن نطلع أي بلد مهتم بخبرتنا في هذا الميدان على الدروس التي استقيناها في هذه العملية.

وختاما، أود أن أعرب عن دعمنا للتوصيات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتقرير الذي ذكرته، كما أود أن أطلب بمناسبة الذكرى السنوية لصدور القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، في تموز/يوليه من العام المقبل، إصدار تقرير مشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك يتضمن المنجزات في تنفيذ هذا القرار الهام.

السيد إيزاكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ونحن نود بدورنا أن نتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد غينو، والدكتور بايو على إحاطتيهما البالغتي الفائدة.

ونعلق أهمية كبيرة على تنسيق الجهود الدولية المبذولة، والتي تؤدي الأمم المتحدة فيها دورا محوريا، للتصدي على نحو فعال لأهم المخاطر التي تتهدد العالم، ومنها بدون شك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونرى من الملائم أن يُنظر في هذه المسألة في سياق عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فالمكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتطلب قيادة حازمة والتزاما شخصيا وتدابير محددة ومتفق عليها، تدعمها موارد تقنية ومالية. وقد أحسن وزير خارجية روسيا، السيد إيفانوف، صنعا بالتعبير عن هذه النقطة عندما تكلم في أيلول/سبتمبر من هذا العام أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتُمد خلال الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة في عام ٢٠٠١.

وقد ساهمت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مساهمة كبيرة في وضع استراتيجية فعالة للتصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونود أن نشيد أيضا بالجهود العملية التي بذلها في هذا المجال البرنامج المشترك بصفة خاصة، والتي بذلتها أيضا منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعدد من الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ويؤدي السيد كوفي عنان، الأمين العام، دورا كبيرا في هذا الصدد، بتركيزه المستمر على هذه المسائل، والتزامه الشخصي، ومشاركته النشطة في إقامة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل.

والاتحاد الروسي منذ البداية مؤيد لفكرة إنشاء هذا الصندوق، وقد ساعدنا في الترتيبات القانونية والتنظيمية لإنشائه كما ساعدنا على إقامته بالفعل. وقد سبق أن أسهمنا بمبلغ ٤ ملايين دولار لهذا الصندوق، ونعتزم في كانون الأول/ديسمبر أن نسهم بمليون دولار آخر من أصل الـ ٢٠ مليون دولار التي أعلن رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوتين، عن التبرع بها.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل عائقا خطيرا أمام تنمية الدول. فهذا الوباء المدمر يستترف موارد البلدان وإمكانياتها، وله تأثير سلبي على حالتها الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، كما أن له، مثلما هو الحال بالنسبة لأية مشكلة عالمية خطيرة أخرى، تأثيرا سلبيا على الأمن والاستقرار الدوليين.

ومن هذا المنطلق فلا غرابة مطلقا في أن ينظر مجلس الأمن في هذه المسألة نظرة شاملة. فقد نظر المجلس فيها من حيث تأثير الإيدز على السلام والأمن في أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ومن حيث صلتها بعمليات حفظ السلام في تموز/يولية ٢٠٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بحضور الأمين العام بيننا في هذه المناقشة الهامة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): نعبر عن تقديرنا لعقد هذا الاجتماع الذي يأتي في إطار الجهود العالمية لمكافحة انتشار وباء الإيدز، وعلى الأخص فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام المنتشرة في عدد من مناطق العالم، وحرصا على توعية وتدريب أفراد عمليات حفظ السلام حول كيفية الوقاية والتعامل مع هذا الوباء بهدف احتوائه ومنع انتشاره في الميدان.

واسمحوا لنا أيضا بأن نشاطركم الترحيب بالسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وحضوره بيننا ونحن نناقش هذا الموضوع الهام.

نود أن نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان ماري غينو، على المعلومات التي زودنا بها حول تنفيذ إدارة عمليات حفظ السلام للفقرات ذات الصلة بها، والواردة في قرار المجلس ١٣٠٨ (٢٠٠٠). ونشير إلى أن التوعية والتدريب والالتزام بالإجراءات التي تتبعها الإدارة في هذا المجال تصب في نهاية المطاف في الحملة العالمية الشاملة لوقف هذه الجائحة ومكافحتها. إن وفدي يعبر عن إعجابه وارتياحه لما ورد في بيان السيد غينو من إجراءات صارمة لمكافحة الإيدز في إطار عمليات حفظ السلام. خاصة وأن بلدي يستقبل عملية لحفظ السلام يزيد عدد عناصرها عن الألف، في إطار قوة فصل القوات، وذلك منذ عام ١٩٧٤.

كما نشكر السيد د. بيتر بيوت، مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، على بيانه الذي يتضمن حقائق ونقاط أساسية لا بد للمجتمع الدولي من أن يتناولها بجدية وحزم لاحتواء هذا الوباء. ونؤكد على أن جهود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز أساسية وحيوية في الجهود العالمية المبذولة.

إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبشكل خاص منظمة الصحة العالمية، هي أطر أساسية لتعامل المجتمع الدولي مع هذا الوباء آخذين بعين الاعتبار آثار هذا المرض على الاستقرار والأمن في بعض البلدان. ونشير هنا إلى أن الجهود الدولية والتعاون الدولي أمر ضروري وأساسي لدفع الخطوات الإيجابية التي تحققت حتى الآن. ونعبر عن تقديرنا في هذا المجال للجهود التي يقوم بها شخصيا السيد كوفي عنان الأمين العام. فهنالك ضرورة ملحة لتسخير المزيد من الأموال، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ولدعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل، ولدعم تقديم العلاجات المتوافرة بأسعار رخيصة تكون في متناول المصابين في الدول النامية بشكل خاص. ولا ننسى الدور الحيوي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الناشطة في هذا المجال، والذي يساهم بشكل مميز في تعزيز الجهود الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إن الوثيقة الصادرة عن الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة حول مرض نقص المناعة المكتسب والإيدز تشكل أساسا هاما للمجتمع الدولي لمكافحة هذا المرض. ونؤكد أن القضاء على هذا المرض يعتمد على التعاون بين دول العالم وعلى تقديم المساعدة إلى الدول الفقيرة والنامية لدعم جهودها الوطنية. ويرتبط ذلك ارتباطا حتميا بالتطور العلمي والتكنولوجي العالمي الذي يجب أن

يقود بدوره إلى إنتاج لقاحات واقية تقود إلى معالجة أفضل وإلى تطوير للأدوية المستخدمة حاليا.

أدركت حكومة الجمهورية العربية السورية في وقت مبكر خطورة هذا المرض على جميع مواطنيها، بما في ذلك القوات العسكرية، واعتبرته مصدر قلق أساسي، وأنشأت منذ عام ١٩٨٧ البرنامج الوطني لمكافحة متلازمة نقص المناعة (الإيدز). وفي هذا المجال، وضعت سوريا خطة وطنية استراتيجية متعددة القطاعات تبلورت بإنشاء اللجنة الوطنية للإيدز التي تقوم ببذل الجهود المطلوبة في كافة المجالات التي تناولتها وثيقة إعلان الالتزام العالمي حول الإيدز. وبفضل الجهود التي تقوم بها الجهات الصحية المعنية في سوريا، وبفضل الدور الذي تقوم به المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاجتماعية والدينية، فإن نسب انتشار الوباء متواضعة في سوريا.

وفي عام ٢٠٠٣ هدفت الخطة الوطنية في مجال مكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا إلى ما يلي: تعزيز التزام كافة الجهات الوطنية في الجهود والخطط الوطنية والأنشطة التثقيفية والإعلامية لمكافحة الإيدز؛ تعزيز وتنمية القدرات والموارد البشرية في مجال الوقاية من الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا ورعاية المصابين؛ دمج برامج الوقاية من الإيدز في برامج الصحة الإنجابية والرعاية الصحية الأولية والمناهج الدراسية؛ تعزيز دور البحوث الصحية والدراسات الوبائية؛ وإنشاء قاعدة بيانات حول الإيدز.

ويتم إيلاء مسألة رفع مستوى التوعية والتثقيف الصحي لدى المواطنين، بما في ذلك القوات المسلحة، أهمية خاصة. وعلى الرغم من ذلك، فإن العقبات الأساسية التي تقف في وجه الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف المعلن عنها في إعلان الالتزام تتمثل في نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لدعم الجهود المبذولة.

وأخيرا اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى استعداد سوريا الكامل لبذل كل ما هو ممكن لتعزيز جهدنا الجماعي في مواجهة هذا الوباء وبما يضمن للبشرية مستقبلا أكثر صحة وإشراقا.

السيد تروتفاين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): تُرحب ألمانيا بمبادرة الرئاسة الأنغولية تنظيم هذه المتابعة لقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠). ونشكر وكيل الأمين العام، السيد غينو، وممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بيتر بيوت، على تقريريهما الشاملين عن تنفيذ ذلك القرار، ونرحب بالأمين العام ونشكره على المشاركة في هذه الجلسة الأمر الذي يبرز الأهمية العالمية لهذا الموضوع.

ونود أيضا أن نذكر بتدخل السفير هولبروك شخصيا وبدوره في إلقاء الضوء على الفيروس/الإيدز بوصفه تهديدا أمنيا عالميا، وبأن له الفضل في إدراج الفيروس/الإيدز في جدول أعمال مجلس الأمن فضلا عن صوغ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) وتنفيذه.

لقد تم إحراز الكثير. فلقد جرى تعزيز الجهود لمكافحة الوباء على صعيد عالمي، ولكن علينا أيضا أن نسلم بأنه رغم هذه الجهود المتزايدة، فإن عدد المصابين بالفيروس والذين يعانون من الإيدز لا يزال آخذا في الازدياد، وهناك دلالات مقلقة على أن المناطق التي كانت بمنأى عن هذه الآفة أخذت تُصاب بها بصورة متزايدة.

إن الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة عن الفيروس/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١ كانت خطوة أخرى نحو تعزيز دعم الكفاح العالمي للمرض. وإعلان الالتزام الصادر عنها يضع إطارا شاملا للمواجهة الفعالة، بما في ذلك أهداف زمنية لتحقيق مرام معينة، وأيضا فيما يتعلق بالعلاقة الوثيقة بين الصراعات وانتشار الفيروس/

الإيدز. ويجب متابعة هذه العملية على نحو وثيق في الجمعية العامة ومجلس الأمن. لذلك، نرحب بالجلسات الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر بمشاركة العديد من رؤساء الدول والحكومات. ولا بد أيضا من ذكر مبادرات هامة أخرى من قبيل إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية.

لقد تطور الصندوق العالمي ليصبح أداة إضافية فعالة جدا بهدف حشد الموارد المالية التي تمس الحاجة إليها والتي يمكن أن تُستخدم أيضا في برامج محددة يستدعيها القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وتعهدت ألمانيا تقديم دعم بقيمة ٣٠٠ مليون يورو إلى الصندوق بحلول عام ٢٠٠٧.

ونشعر بالارتياح لعلمنا من العرضين اللذين قدمهما السيد غينو والسيد بيوت أن إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك ينفذان بالفعل عددا من الخطوات الهامة. فهذه الخطوات ستؤدي في الوقت نفسه إلى تقليل انتشار الفيروس/الإيدز في مناطق الصراع إلى الحد الأدنى، وإلى حماية السكان المحليين وقوات حفظ السلام المنتشرة من الإصابة به. ونعتقد اعتقادا قويا أن توحيد عمليات التدريب على مكافحة الفيروس/الإيدز ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من أية بعثة. ونحن ننظر إلى القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بالترافق مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن، والقرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) عن الأطفال والصراعات المسلحة، وجميع هذه القرارات الثلاثة عناصر رئيسية في إنشاء بعثات حفظ السلام في المستقبل.

وفي ذلك الصدد، كانت المفاوضات الأخيرة المتعلقة بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مشجعة للغاية. ومن الواضح أن هناك وعيا متزايدا في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك في المجلس، بأن هذه المسائل مترابطة ترابطا وثيقا وينبغي معالجتها بصورة بارزة بغية تحقيق النجاح المستدام الطويل الأجل في بعثات حفظ السلام. وإننا أيضا نشجع بقوة إدارة عمليات حفظ السلام على مواصلة تعاونها مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن نشر مستشارين للقضايا الجنسانية في حالات الصراع وما بعد الصراع.

ونتفق تماما مع الرسالة الرئيسية للسيد غينو والسيد بيوت التي تفيد بأنه ينبغي المزيد من العمل لتقليل خطر إصابة حفظة السلام بالإيدز أو نشره. وفي ذلك الصدد، إذا ما استخدمنا لغة إعلان الالتزام، يود وفدي أن يكرر تأكيده على أنه ينبغي أن تكون الوقاية عماد استجابتنا. ونحن نؤيد تأييدا تاما فكرة أن حفظة السلام وأفراد القوات المسلحة والشرطة يمكنهم ويجب عليهم أن يكونوا قادة في مكافحة انتشار الإيدز. ولذلك نشجع إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإيدز على الاستمرار في التركيز على التدريب قبل النشر، فضلا عن مواصلة التوعية والأنشطة التعليمية خلال النشر في البلدان التي تشهد نسبة انتشار عالية للمرض، بما في ذلك من خلال المستشارين المعنيين بالإيدز.

ونود أن نؤكد أيضا على أن المسؤولية الرئيسية عن اختيار الموظفين المدربين بصورة كافية تقع على عاتق البلدان التي تقوم بالنشر. ويتعين عليها ألا تنشر إلا حفظة السلام الواعين بخطر العمل في بلدان ينتشر فيها المرض بنسبة عالية والملمين بالتدابير الاحتياطية الرئيسية. ويتعين علينا جميعا زيادة العمل على الصعيد الوطني لتعزيز التوعية بشأن الإيدز وسط قواتنا المسلحة، خاصة في وقت أصبح فيه الشباب في العديد من البلدان الغربية، بما في ذلك ألمانيا، يتناقص وعيهم بخطر عدوى الإيدز. وهذا، بالطبع، يشمل زيادة الفحص الطوعي قبل النشر وأثناءه.

ونعتقد أنه، بعد حوالي ثلاث سنوات من اتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ينبغي أن تكون المرافق الملائمة للفحص الطوعي جزءا أساسيا في جميع عمليات حفظ السلام. ولكن لا يبدو أن هذه هي الحالة دائما. إذ علمنا في الصيف من التقرير المقدم عن زيارة بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست لديها مرافق للفحص حينذاك. ونحن ممتنون للمعلومات التي قدمها وكيل الأمين العام غينو عن أن تلك المسألة قد عولجت بعد ذلك.

أخيرا، أود أن أضيف تأييد وفدي للاقتراح الذي طرحه مختلف المتكلمين لأن يتناول هذا المجلس الموضوع بالبحث في جلسة مقبلة في عام ٢٠٠٤.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو والسيد بيوت على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين اللتين قدماهما من توهما. فالإحاطتان الإعلاميتان هامتان على وجه الخصوص في مساعدتنا في تكوين فهم أفضل لتنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) والتحديات المقبلة. إن التوصيات ذات الصلة المقدمة من قبل المتكلمين منيرة أيضا بشكل كبير وتستحق اهتمام المجلس الجدي.

نرحب بوجود الأمين العام في نقاشنا اليوم.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الفيروس/الإيدز) لا يشكل تهديدا لصحة الإنسان البدنية فحسب، بل يشكل أيضا تهديدا خطرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الاستقرار في البلدان والأقاليم المتأثرة. وأصبح الفيروس/الإيدز أحد أهم المسائل الأمنية غير التقليدية البارزة في العالم المعاصر. وفي السنوات الأخيرة، أولى المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص اهتماما متزايدا لموضوع الفيروس/الإيدز. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالفيروس/ الأيدز أعادت البلدان التأكيد على عزمها على التغلب على المرض وثقتها بالنجاح في ذلك. ومن الملح الآن أن نسعى إلى اتخاذ التدابير الفعالة وتعزيز التعاون والدعم والتنسيق مع الأمم المتحدة بشكل أكبر في هذه الجهود. ويمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره المستحق أيضا لتسهيل حل هذه المشكلة.

ترحب الصين بمجموعة الخطوات الإيجابية المتخذة من قبل عمليات حفظ السلام، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لزيادة الوعي للوقاية من الفيروس/الإيدز بين حفظة السلام، ولإيفاد خبراء في سياسات مكافحة الوباء إلى الميدان وتعديل مدونة سلوك حفظة السلام. هذه الخطوات ستساعد دون شك على ضمان سلامة حفظة السلام وتسمح لهم بالوفاء بولايات مجلس الأمن بكل دأب. ويحدونا الأمل أن يواصل مجلس الأمن تعزيز تنسيقه وتعاونه مع الهيئات الدولية المعنية، بما يسمح لها باستغلال قوى المزايا النسبية لكل منها وتقسيم الأعمال والترويج لبلوغ أهداف الألفية الإنمائية في الحملة ضد الفيروس/الإيدز طبقا للجدول الزمني المحدد.

شاركت الحكومة الصينية بحماس في التعاون الدولي في الكفاح ضد الفيروس/الإيدز. وتعهدنا بـ ١٠ ملايين دولار كمساهمات في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونحن عاكفون أيضا على تنفيذ مشاريع تعاونية مع البلدان المعنية واستكشاف فرص التعاون مع البلدان الأفريقية. والصين على استعداد لأن تواصل العمل مع المجتمع الدولي في الجهود التي لا تعرف الكلل للحد من خطر وأضرار الفيروس/الإيدز وللنهوض بالتنمية الجماعية.

السيد (ريتشيف) (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا، أن أعرب عن امتنان وفدي لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذا الاجتماع الهام وعلى إسهامكم في وضع مسألة الفيروس/الإيدز على رأس جدول أعمال مجلس الأمن. وأود

أيضا أن أعرب عن شكرنا للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والدكتور بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على بيانيهما الشاملين المنيرين.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور الأمين العام بين ظهرانينا، وهذا بحد ذاته دليل على أهمية المسألة التي نناقشها اليوم.

إن الانتشار الهائل والسريع للفيروس/الإيدز خطير جدا ويسبب قلقا له ما يبرره. إن الوباء يسبب معاناة إنسانية كبيرة، خصوصا في البلدان التي تنعدم فيها الموارد الكافية للعلاج والعناية الصحية والدعم. إن وباء الفيروس/الإيدز ليس مسألة رعاية صحية فقط، بل له حقا أبعاد سكانية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية. وأصبح وباء الإيدز السبب في أزمة إنمائية حادة تزعزع المجتمعات السكانية برمتها وتشكل تهديدا للسلم والأمن. ويسلم وفدي تسليما كاملا بوجود صلة واضحة - كما انعكس في قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) - بين وباء الإيدز والسلم والأمن. فتحركات الناس نتيجة الصراعات تذكي انتشار الفيروس/الإيدز، والوباء بدوره يتسبب في أزمات اجتماعية واقتصادية يمكن أن تهدد الاستقرار والأمن. لذلك فإن مكافحة انتشار الفيروس/الإيدز مرتبطة بمنع نشوب الصراع المسلح. فهي بحاجة لاستجابة منسقة من جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك مجلس الأمن.

لا يتناول القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) صحة حفظة السلام والأخطار المترتبة على انتشار المرض فحسب، بل أيضا دورهم في الدعوة إلى انتهاج السلوك المسؤول. وبلغاريا على اقتناع بأن حفظة السلام يمكن أن يسهموا بجهود الوقاية. ونرحب بالمناقشات الجارية في منظومة الأمم المتحدة حول الطرق التي تؤدي من خلالها الصراعات والحالات الإنسانية أحيانا إلى ارتفاع خطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة فضلا عن أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان.

وفي هذا الصدد، نقر بأن هناك حاجة لبذل جهود متواصلة لتنفيذ خطط العمل بشأن الفيروس/الإيدز الموجودة بالفعل. ويؤيد بلدي تأييدا كاملا الأهداف التي حددها إعلان الالتزام الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد نفذت بلغاريا الأهداف الرئيسية لإعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز وتعهدت بالتزامها السياسي والمدني والشخصي لتحقيق الأهداف المحددة لـ ٢٠٠٥ و ٢٠١٠.

وبلغاريا محظوظة لتصنيفها ضمن البلدان التي تعد فيها معدلات انتشار الفيروس/الإيدز متدنية. وعلى الرغم من ذلك، أظهرت حكومة بلغاريا بوضوح توفر إرادة سياسية قوية وأبدت استعدادها لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على معدلات الانتشار المتدنية للفيروس/الإيدز في البلاد. وعلاوة على ذلك، يعتبر بلدي الاستراتيجيات الوطنية عاملا حاسما في التغلب على الفيروس/الإيدز ويشجع على تطوير استراتيجيات وطنية طويلة الأمد تشمل التعليم والوقاية وتقديم خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية. وفي ٢٠٠١، تبنت حكومة بلغاريا استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية للوقاية والسيطرة على الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

إننا ندرك جيدا أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأولية عن ضمان حصول حفظة السلام على التدريب والتثقيف الكافيين. وفي ذلك الصدد، أود أن أبين

أن الأفراد العسكريين البلغاريين يتلقون تدريبا منتظما بشأن جميع جوانب الوقاية من الفيروس/الإيدز. وإن تقديم خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية للأفراد العاملين بحفظ السلام هو ممارسة جارية في بلغاريا. ويتم تقديم خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية لأفراد حفظ السلام البلغاريين العاملين في الميدان. وفضلا عن ذلك، تم تخصيص مراكز اتصال لتنسيق شؤون الفيروس/الإيدز لأفراد حفظ السلام البلغاريين. وفي ٢٠٠٣، تم شن مجموعة من الحملات الإعلامية بشأن الفيروس/الإيدز للقوات المسلحة البلغارية. لقد شارك الأفراد العسكريون البلغاريون في البرامج التعليمية بشأن التخطيط الاستراتيجي لفيروس/الإيدز في مونتيري بالولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، نوصي بأن توفر جميع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تقديم خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية، قبل الانتشار وبعده على حد سواء.

ووفدي يثني على برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإدارة عمليات حفظ السلام على جهودهما في مجال الفيروس/الإيدز وحفظ السلام. ونشير بارتياح الى النهج الواسع الذي اتخذه البرنامج المشترك والإدارة في التصدي لمشكلة الفيروس/الإيدز فيما يتعلق بأفراد عمليات حفظ السلام العسكريين والمدنيين، وكذلك موظفي المساعدة الإنسانية والسكان الضعفاء. وتؤيد بلغاريا تأييدا كبيرا النهج المذكور أعلاه وتحث جميع أجهزة الأمم المتحدة على أن تتعاون تعاونا كاملا على جميع المستويات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك وإدارة عمليات حفظ السلام.

ولا يمكن مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بصورة ملائمة إلا إذا تصرفت منظومة الأمم المتحدة بأكملها على صعيد عالمي وبطريقة شاملة. فالانفتاح، والتضامن العالمي والقيادة السياسية الحازمة أمور جوهرية إذا أردنا أن نتخطى ثغرة الوصمة، والتمييز والإنكار. إن العالم يواجه الآن تحديا هائلا. ويجب عليه أن ينهض لحماية حقوق وكرامة الإنسان للنجاح في مكافحة وباء الإيدز، المرض الذي يقوض التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لكل دولة مصابة به.

السيد دو لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة تحت رئاستكم.

لقد أكد الأمين العام بقوة على أن مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يجب أن تبقى في صلب اهتماماتنا. ونحن نساند مساندة كاملة الجهود الحاسمة التي يقوم بها الأمين العام من أجل أن تكرس الأمم المتحدة نفسها لذلك العمل من خلال جميع الوسائل الممكنة.

ولسوء الطالع، فإنه منذ اتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) في تموز/يوليه ٢٠٠٠، استمر الإيدز في إفناء جماعات سكانية برمتها. فثمة أجيال من الرجال والنساء فقدوا أرواحهم في عز الشباب. وأعداد لا تحصى من الأطفال أصبحوا أيتاما. كما تزعزت مجتمعات وأصابها دمار كبير. ونحن نعلم مدى أثر هذا الوباء على المجتمعات، والإدارات العامة والهياكل الأساسية – بما في ذلك الهياكل الصحية والطبية – والمنتجات الزراعية والتعليم. كما أننا نعلم أنه في مناطق معينة، وبصفة خاصة في أفريقيا، أصبحت الحالة مفجعة.

غير أن هناك بوادر أمل تقودنا إلى الاعتقاد أن تطور هذا المرض قد لا يكون عقبة كأداء لا مجال لدحرها. إن الإدراك بالخطر الماثل أمامنا هو الآن إدراك عالمي كما تبين من جلسة الجمعية العامة رفيعة المستوى التي عقدت في أيلول/سبتمبر. وقد بدأنا نتلمس الأثر على سياساتنا الوطنية

بسبب التقدم الذي نحرزه في المحافل الدولية. ويتبادر إلى ذهني بصورة خاصة إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وتنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بتمكين أشد الناس فقرا من الحصول على الأدوية.

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتطلب تعبئة استثنائية نحن جميعا مسؤولون عنها. فعلينا أن نضاعف جهودنا لكي نحقق الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا معا في الأمم المتحدة في العام ٢٠٠١. ويدرك المجلس التزام فرنسا والأوروبيين في هذا الصدد. وقد أكد رئيس جمهورية فرنسا ذلك من جديد في خطابه إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي عندما ذكر ما دعاه مدير عام منظمة الصحة العالمية الطارئ الصحي العالمي.

ويجب على مجلس الأمن أن يتابع الاضطلاع بدوره الكامل في هذا المسعى الجماعي. ونحن نذكِّر بالجلسة الهامة التي عقدت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ والتي كرست لبحث أثر الإيدز على السلم والأمن في أفريقيا. إن القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) هو جزء من المتابعة لتلك الجلسة والتطبيق الصارم لذلك القرار هو من أولى مسؤولياتنا. لذلك يجب أن نرصد الحالة بانتظام. وفي ذلك الصدد فإننا ممتنون للسيد بيتر بيوت والسيد جان - ماري غينو على جهودهما الدؤوبة وعلى عرضهما الوافيين تماما. وفرنسا مسرورة، بالطبع، للإجراءات التي اتخذت والنشاطات التي تم الاضطلاع بها بالإضافة إلى التنسيق الذي أظهرته جميع الجهات الفاعلة. ولا بد من مواصلة ذلك دون كلل.

ونحن نعمل أيضا على هذا الموضوع الذي يتعلق بنا. فمكافحة الإصابة بالفيروس/الإيدز هي أولوية بالنسبة للجيش الفرنسي. وكما يعلم المجلس، فإن الجيش الفرنسي متواجد في عدة أماكن، خاصة تلك المصابة بالمرض. وتوافق فرنسا على المبادئ التوجيهية والبرامج التي طورتها إدارة عمليات حفظ السلام. وقد قمنا بوضع برامج وطنية مبنية على استراتيجيات طويلة الأمد تتماشى مع القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). والتدابير الوقائية المبنية على مجموعة من الخطوات الفردية والجماعية - والتي ترتكز أساسا على فعالية التدريب، والوقاية، والفحص، والنصح الطوعي السري - وتشكل اليوم واحدا من أهم جوانب تدريب القوات المسلحة على عمليات حفظ السلام. وستواصل فرنسا تلك النشاطات. وبالطبع سنتابع أيضا دعم نشاطات برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإدارة عمليات حفظ السلام وجميع المعنيين الآخرين. إن فرنسا على استعداد لأن تشاطر الآخرين خبراتنا وتجربتنا بقدر ما تستطيع أن تسهم في تحسين تنسيق جهودنا. والمهم لمجلس الأمن من ناحيته، أن يستمر في متابعة تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

علاوة على ذلك، فإننا جميعا ندرك المخاطر الجغرافية والاستراتيجية التي تتعلق بمرض الإيدز. وهذا، دون شك، من أكبر التهديدات الأساسية والطارئة التي يجب على عالمنا أن يواجهها. وفي عدة مناطق لا يقوم الإيدز بعرقلة التقدم والتنمية فحسب، وإنما أيضا السلم والأمن بحد ذاتهما. وفي المقابل، فان العنف وعدم الاستقرار يزيدان من خطر الإصابة بالمرض. لذلك فإن مكافحة الإيدز يجب أن تصبح عاملا مهما في جهودنا لمنع الصراع ومساعدة المجتمعات الخارجة من الصراع في المستقبل.

نحن نعلم أن وكالات الأمم المتحدة، في غالب الأحيان، قامت بإدماج هذه الأولية في نشاطاتها وبرامجها. يجب أن يصبح ذلك الأمر منتظما - بالطبع، مع مراعاة الخصائص المحددة لكل حالة. ويجب علينا أيضا أن نتابع عملنا المتعلق بالصلة بين الإيدز والسلم والأمن. ويمكن للأمين العام أن يدرج فصلا معينا حول هذا الموضوع في تقريره السنوي. وألاحظ مع الاهتمام أيضا اقتراح زميلي

البريطاني بأن تقوم الأمانة العامة بإصدار تقرير رسمي في العام ٢٠٠٤ عن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وأخيرا، أود أن أقترح أن ينظر مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا في وسائل أكثر فعالية من أجل التصدي لهذه التحديات. وبتلك الطريقة نكون قد عملنا على زيادة مساهمتنا للتعبئة الضرورية التي يجب علينا جميعا المشاركة فيها.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشكر السيد جان - ماري غينو والسيد بيتر بيوت على الإحاطتين الإعلاميتين الهامتين والزاخرتين بالمعلومات اللتين قدماهما لنا حول مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة علاقة تلك المخاطر ببعثات عمليات حفظ السلام، وحول التدابير التي ينبغي اتخاذها للقضاء على تلك المخاطر.

لقد ظهر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوائل الثمانينات. ولم يصبح اليوم مجرد مشكلة صحية عامة فحسب، بل أصبح أيضا تحديا رئيسيا للتنمية التي تعتبر ضرورية للأمن والسلم الدوليين. وأفريقيا - وهي القارة الأكثر تضررا بالصراع ومشاكل التنمية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - يجب أن تكون هدفا لمزيد من الاهتمام، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن معظم صراعات العالم اليوم تدور في أفريقيا حيث تتواجد عدة عمليات كبيرة لحفظ السلام.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يرخي بثقله على القطاعات الأكثر إنتاجية ونشاطا من سكان أفريقيا، خاصة البالغين في ريعان شبابهم، والأشخاص ذوي المؤهلات النادرة والنساء والأطفال. إن الخسارة المروعة في الموارد البشرية والمادية التي تنتج عن الإيدز تجعله مسألة جوهرية من أجل أمن وتنمية أفريقيا. وبحسب الإحصاءات الرسمية، فإن فيروس نقص المناعة البشرية يتفشى في غينيا بنسبة مقلقة، وبمتوسط تبلغ نسبته ٢.٨ في المائة. ومع إصابات تبلغ نسبتها ٧ في المائة و ٦ في المائة على التوالي في قطاعي المناجم والجيش، ويصبح هذان القطاعان الأكثر تضررا. ويتضح من التقسيم الجغرافي، أن معدلات الإصابة بعدوي فيروس نقص المناعة البشرية أعلى من النسبة الوطنية في منطقة الغابات في غينيا، حيث توجد مناجم الذهب والألماس ومخيمات اللاجئين من كوت ديفوار واللاجئين الليبيريين. وتبلغ نسبة الإصابة بالعدوى في مخيمات اللاجئين زهاء ٣,٥ في المائة. وتدل هذه الإحصاءات، مهما كانت ناقصة، على أثر الحروب والمشاكل الاجتماعية على انتشار وباء الإيدز.

وتتطلب حملة مكافحة الإيدز من الدول الأعضاء أن تبذل جهودا مشتركة؛ ويتطلب ذلك بدوره إقامة شراكات أكثر صدقا وفعالية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

ولقد أصبح فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يمثل تحديا غير مسبوق للأمم المتحدة، ويتطلب اتخاذ إجراءات منسقة وتكييف أعمال الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بقرار الأمين العام المتعلق بإنشاء اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والحكم في أفريقيا، برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وفضلا عن ذلك، ينبغي التأكيد على أن مسألتي الموارد والحصول على الأدوية مسألتان أساسيتان يتعين إيجاد حل لهما. ويرحب وفدي مرة أخرى بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، كما يرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه منظمة التجارة العالمية بشأن الأدوية التي ليس لها اسم تجاري. وينبغي لآليات توزيع الأموال والأدوية على المحتاجين أن تعبر عن الحاجة الماسة إلى العمل السريع الذي تفرضه هذه الحالة الصحية الطارئة والأخطار التي تهدد السلام.

ويدل انعقاد هذه الجلسة على اهتمام المجلس بضمان متابعة تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). ويعرب وفدي عن اعتقاده بأنه لا يمكن كسب المعركة ضد الإيدز إلا من خلال تعاون دولي حاسم تشارك فيه شتى الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي. ولقد سلم مجلس الأمن باعتماد القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، بخطورة الآثار المدمرة المترتبة على الإيدز وأكد من جديد على ضرورة تنسيق الإجراءات الدولية المتخذة لمكافحة الفيروس. وأشار القرار أيضا إلى مسؤولية المجلس الأساسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، كما أكد على القلق الذي يشعر به المجلس إزاء الأثر السلبي المحتمل لهذا الوباء على صحة الأفراد العاملين في العمليات الدولية لحفظ السلام، بمن فيهم موظفو الدعم.

وفي سياق التضامن الدولي، ينبغي ملاحظة أن إعلان الألفية وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، ونتيجة المناقشة الرفيعة المستوى التي أجريت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لمتابعة تنفيذ إعلان الالتزام - هذه كلها مصادر للإلهام، أدت، لحسن الحظ، إلى إنشاء تحالفات وشراكات جديدة لمكافحة الإيدز.

ويتعين على مجلس الأمن أن يقوم، من جانبه، بتوفير الأدوات الضرورية لعمليات حفظ السلام لكي تجد حلولا للآثار الهيكلية الخطيرة للإيدز، على قدرتها على تعزيز السلام والأمن.

والإجراءات الإيجابية التي ينبغي دعمها هي إدماج أفرقة البحث وأفرقة العمل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بعثات السلام وفي السكان المضيفين، وتعيين مستشارين وموظفي اتصال ممن تتوفر لديهم الخبرة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البعثات الرئيسية لحفظ السلام، وتعيين مستشارين في إدارة عمليات حفظ السلام، وتطوير استراتيجيات الوقاية والنصح، وتقديم الدعم للمبادرات الوطنية لمساعدة أفراد القوات النظامية، وتوظيف مستشارين للقضايا الجنسانية والمبادرات المتخذة في البلدان التي توجد فيها معدلات إصابة مرتفعة، حسبما يرد في التقرير المقدم إلى مجلس الأمن.

ويرحب وفدي بالترتيبات التي تمت من أجل التعاون على نحو أفضل مع إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، حسبما ذكر في الإحاطتين الإعلاميتين. وينبغي لنا الآن أن نستخلص الدروس من الخبرة السابقة، وأن نقيم التقدم المحرز ونخطط ونثابر من أجل المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد بأنه ينبغي للهيئتين أن تتبادلا الخبرات وتعززا تعاونهما مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن شأن هذا التداوب أن يمكننا بلا شك من إجراء تقييم أفضل لطبيعة ومدى المشاكل التي يسببها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتحديد العقبات التي يتعين التغلب عليها، ووضع خطط عمل محددة وتقديم توصيات من أجل اتخاذ إجراءات عالمية أكثر فعالية لمكافحة هذا الوباء في سياق بعثات حفظ السلام.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي إدراج الإيدز في عملية التخطيط الأولية لبعثات حفظ السلام، وينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تدرج عنصرا يتعلق بمسألة الإيدز في برامج تدريب أفرادها. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في هذا المجال.

وبإيجاز، يجب إدراج حملة مكافحة الإيدز في برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج بغية تعزيز الأمن والاستقرار في مناطق الأزمات وفي حالات ما بعد الصراعات.

وفي عمليات حفظ السلام، وكتدبير تكميلي، من الضروري وضع نظم أفضل لإعداد الإحصاءات بغية متابعة وتقييم التقدم المحرز ولتعزيز القدرات التقنية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وسيواصل بلدي، وهو أحد البلدان الرائدة المساهِمة بقوات، اكتساب الدروس المستفادة من مشاركته في عمليات حفظ السلام. وبالتالي، إن حكومة غينيا، من خلال سياستها الوطنية المتعلقة بالإيدز، تركز في عنصرها التعليمي على الوقاية وإسداء المشورة للقوات العسكرية ووحدات الشرطة. وثمة مبادرة جديرة بالذكر تتمثل في المشاركة الشخصية للسلطات الوطنية، وبخاصة مشاركة السيدة الأولى بالجمهورية، في المجتمعات العسكرية ومعسكرات الشرطة، ولا سيما مشاركتها مع زوجات وأطفال الجنود وضباط الشرطة.

ويعتقد وفدي بأن مشاركة وزارتي الدفاع والأمن في الآليات الوطنية لمكافحة الإيدز من شأنها أن تسهم في القيام على نحو أفضل بتنسيق المبادرات الوطنية لمكافحة الإيدز. وفضلا عن ذلك، ينبغي للبلدان المضيفة، ولا سيما البلدان التي توجد بها معدلات إصابة مرتفعة، أن تنظم برامج لمكافحة هذا الوباء.

ولا يمثل كسب المعركة ضد الإيدز ضرورة أخلاقية فحسب – خدمة للملايين من الناس المصابين أو المتأثرين بطريقة أو أخرى بآثاره المدمرة – بل أيضا مسألة ذات طابع سياسي وإنساني عاجل إذا أردنا أن نحقق مطامحنا إلى إحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية بالتضامن. وهذا هو السبب الذي من أجله يولي وفدي أقصى قدر من الأهمية لمناقشة المجلس، التي تدل على التزام المجلس الأكيد بمواجهة التحديات التي يفرضها الإيدز، الخطر الكبير غير المسبوق الذي يهدد حياة وأمن الجنس البشري.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أشكر السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على إحاطتيهما الإعلاميتين عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

لقد تحول وباء الإيدز إلى حالة طارئة عالمية، تهدد الأمن والسلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، وليس تلك الواقعة في المناطق المتأثرة فحسب. لذلك، فلا عجب في أن ثمة بلدانا تعتبر هذا الوباء، الإيدز، الخطر الرئيسي الذي يهدد أمنها. ففي أفريقيا وحدها، تسبب الوباء في وقوع وفيات يتجاوز عددها كل ما أسفرت عنه الصراعات الأخيرة في القارة مجتمعة من وفيات.

ومكافحة الإيدز تتطلب استجابة تقوم على العمل الجماعي من خلال التعاون الدولي. والسيطرة على هذا المرض مسألة معقدة وصعبة في حد ذاتها، بل وتزداد تعقداً في حالات الصراع، التي يتولد عنها نزوح اللاجئين وتتسبب في الانهيار المؤسسي، فضلا عن انهيار الخدمات الصحية والتعليمية الرئيسية، وتقويض النسيج الاجتماعي، وتوقف العمليات الإنتاجية والتشريد الداخلي القسري للأشخاص. وهي تزيد من حالات الإيذاء الجنسي والدعارة وتولد العنف والفوضى والدمار. وكل هذه العناصر، كما أشار السيد بيوت في إحاطته الإعلامية، تهيئ لظروف تفضي إلى تعجيل تفشي الإيدز وأمراض أخرى معدية. والأفراد العسكريون،

سواء كانوا أفراداً نظاميين أو من أفراد حفظ السلام، ليسوا بمأمن من انتقال عدوى هذا المرض إليهم ونشرها.

وفي هذا السياق، تعتقد المكسيك أن من المناسب تعيين مستشار للشؤون المتعلقة بالإيدز في إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء مراكز للتنسيق بشأن الإيدز في البعثات. ووفدي يرى أنه ينبغي للمجلس أن يواصل التعاون ووضع الإجراءات في إطار القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) وصولاً إلى هدف الحد من تفشي الإيدز بحلول عام ٢٠١٥، كما جاء في إعلان الألفية.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل الإدارة تشجيع الدول، في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، على توفير المشورة الطوعية والسرية وخدمات الفحص لجميع أفراد حفظ السلام، قبل النشر وبعده على حد سواء. ويدرك وفدي أن هذا النوع من الخدمات، بسبب تكلفته المرتفعة، يتجاوز القدرة المالية للبلدان النامية التي توفر وحدات من قواتها لعمليات حفظ السلام. ولذلك، تحض المكسيك جميع الدول الأعضاء المعنية على تعزيز التعاون الدولي بين هيئاتها الوطنية المختصة وتقديم المساعدة في وضع وتنفيذ سياسات الوقاية والفحص والعلاج للأفراد الذين سيتم نشرهم في هذه العمليات. وإنشاء الصندوق الاستئماني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار إدارة عمليات حفظ السلام، بإسهامات من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، دعماً لوضع وتنفيذ برامج الإيدز، هو خير مثال على تلك الجهود المشتركة التي ينبغي لنا أن نشجعها.

وترى المكسيك أنه يمكن استكشاف إمكانية وضع خطة عمل ذات استراتيجيات ملموسة لعمليات حفظ السلام بالتعاون مع منظمات الصحة والمنظمات غير الحكومية. وفي سياق هذه الخطة، يمكننا أن ننظر في العناصر التالية: التعاون التقني المباشر مع الدول المتأثرة، بما في ذلك التحليل الوبائي؛ وتطوير المواد التعليمية وتقارير رصد الإيدز الموجهة إلى السكان؛ ووضع استراتيجيات للوقاية؛ وتشجيع البحوث بشأن الاتجاهات الوبائية المتعلقة بالإيدز في البلدان المتأثرة والبلدان المجاورة؛ وتعزيز التعاون الفني بين البعثات التي تشتمل على عناصر تتعلق بالإيدز والبلدان المتأثرة لتعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة، وتعزيز التيقظ في البلدان التي قد تكون معرضة والمدرجة في جدول أعمال المجلس.

والمكسيك تضطلع بدور نشط في مكافحة الإيدز. وقمنا مؤخراً، مع تسعة من بلدان أمريكا اللاتينية، بالتفاوض على اتفاق يمكننا من تخفيض أسعار الأدوية والفحوص المختبرية بدرجة كبيرة. واستناداً إلى الاتفاقات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية، ستقوم المكسيك بإنتاج أدوية رديفة عالية الجودة من الأنواع التي ثبتت فعاليتها للسكان الذين يحتاجونها في البلدان الأقل نمواً.

وبالمثل، فإن بلدي على اقتناع بأهمية التعاون الإقليمي والدولي، ومن ثم، فإننا مستعدون لتوفير قدرات مؤسساتنا العامة لتدريب موظفي الرعاية الصحية، واقتسام خبراتنا التراكمية وتقديم خدمات المستشارين الفنيين في تصميم المؤشرات التي تمكننا من تقييم أثر الوباء والاستجابة الدولية له.

وختاماً، سيدي الرئيس، تود المكسيك أن تطلب إلى الأمين العام، من خلالكم، أن يقدم في تموز/يوليه ٢٠٠٤ تقريراً عن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، يتضمن توصيات محددة لتعزيز الأدوات المتاحة بموجب ذلك القرار.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يهنئكم على إدراج هذا الموضوع الهام مرة أخرى في برنامج عمل المجلس. وكما

قالت وفود أخرى، فإن استعراض عملية تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) عملية لم نتصد لها منذ عامين.

وقد أشارت وفود أخرى إلى العلاقة القائمة بين الإيدز باعتباره خطراً يهدد السلم والأمن وأثره المدمر على المجتمعات في البلدان المتأثرة بهذا الوباء. ويؤيد وفدي تلك الملاحظات، ولكن توخياً للإيجاز، سأركز بصورة محددة الآن على مسألة تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) في إسبانيا.

لقد حث القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) الدول الأعضاء على إعداد استراتيجيات وطنية طويلة الأجل للتعليم والوقاية والفحص والنصح والمشورة الطوعية وعلاج أفرادها فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه جزءاً هاماً من إعدادهم للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

وإسبانيا، من خلال وزارة الدفاع وبالتعاون مع وزارة الصحة، قد طورت برنامجاً سنوياً للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لقواتها المسلحة. وهذا البرنامج يعمل في عدة مجالات. ومن بين تلك المجالات، سنركز على ما يلي: التعليم من خلال الحملات، وتنظيم أيام إعلامية موجهة إلى الأفراد العسكريين لتوعيتهم بشأن آليات انتقال هذا المرض وإجراءات الوقاية منه؛ والتدريب، من خلال تحديث المعلومات ومواصلة توعية العاملين في مجال التوعية الصحية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وأنشطة التحليل الوبائي، وتصميم البرامج وعمليات المسح للرصد الوبائي لانتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعريف أنماط السلوك البالغة الخطورة ومنعها، وأخيراً، الوقاية، مع تجهيز الأفراد الإسبان الذين سينشرون في عمليات حفظ السلام، ضمن لوازمهم الصحية الشخصية، بمواد وقائية لمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبهذه الأنشطة، تسعى إسبانيا إلى تحقيق ما ورد في القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) في هذا المجال المحدد والهام جداً، وفي مواجهة التحدي الهائل الذي يشكله الإيدز.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن التزام إسبانيا في ضوء هذا التحدي لا يمكن أن يرى في هذا المجال فحسب، بل أيضا على المستوى المحلي، من خلال الخطة الوطنية لمكافحة الإيدز، وعلى المستوى الدولي، خاصة من خلال إسهام إسبانيا في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي يبلغ حاليا ٥٠ مليون دولار.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وباكستان، بوصفها البلد الرائد من البلدان المساهمة بقوات، تولي أهمية كبيرة لمداولات المجلس اليوم.

ونشكر السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والدكتور بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. لقد أعطى البيانان المجلس رؤية متبصرة في التنفيذ الموضوعي والتشغيلي للقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) وفي التطورات التي حدثت منذ اتخاذ القرار. ويمنح ذلك المجلس فرصة لاستعراض وتعزيز تنفيذ القرار.

واتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) تطور كبير في سياق عمل مجلس الأمن، إذ كان اعترافا بأن ظروف العنف وعدم الاستقرار تؤدي إلى تفاقم وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويعترف المجلس بوجود صلة بين انتشار الصراعات المسلحة وانتشار الفيروس/الإيدز. وإن تنقل الأشخاص الناجم عن الصراعات يغذي انتشار المرض. وذلك يؤكد الحاجة إلى أن يضمن المجلس وجود مواجهات

عاجلة وفعالة لحالات الأزمة. وبالتالي ينبغي أن يكون منع نشوب الصراعات وتسويتها خط الدفاع الأول ضد انتشار الوباء في حالات الصراع.

وفي نفس الوقت، أبرز القرار الدور الممكن لموظفي حفظ السلام في انتشار الفيروس/الإيدز. وربما تكون من الأهمية معرفة عدد حفظة السلام الذين تسببوا في الإصابة أو الذين أصيبوا خلال القيام بمهامهم. ونتساءل عما إذا كان قد أجري حساب لتحديد نسبة انتشار الوباء التي تسببت فيها بعثات حفظ السلام مقابل الفيض العالمي الشامل للوباء. ونحذر: ينبغي ألا نحول حفظة السلام إلى شياطين مع عدم وجود بيانات واضحة، إذ أن ذلك قد يعكس صورة مضللة للمشكلة.

وينبغي أن يكون سلوك موظفي الأمم المتحدة، وخاصة قوات حفظ السلام، دوما بلا شائبة وفوق الشبهات. أما نشر موظفي حفظ السلام الذين قد يكونون مصابين بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي فأمر غير مقبول؛ وسلوكهم الذي يعرض المدنيين الذين في حمايتهم للخطر أكثر مكرا. وموظفو الأمم المتحدة الذين يعرضون حياة المدنيين للخطر يحطون من التقاليد السامية للعمل الإنساني ومن الأمم المتحدة ذاتها، ويسيئون إلى سمعة كل منهما. وينبغي أن تتخذ البلدان المساهمة بقوات تدابير تأديبية قاسية لمنع حصول مثل تلك الحالة. وينبغي ألا يكون هناك تسامح على الإطلاق مع الذين، عوضا عن حماية من هم تحت رعايتهم، يعرضونهم للأخطار التي تتهدد حياتهم.

ونتوقع من الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات أن تحدد أعلى المعايير لسلوك القوات التي تنشر تحت لواء الأمم المتحدة. ولا بد من بذل كل الجهود لضمان أن يتصرف حفظة السلام وفقا لقواعد السلوك المناسبة، وأن يلزموا أفضل سلوك ممكن لحماية ورعاية أنفسهم والسكان الذين يتفاعلون معهم.

إن مبادئ قواعد السلوك لموظفي المساعدة الإنسانية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تثني بشدة عن إقامة علاقات جنسية بين هؤلاء الموظفين والأشخاص المستفيدين. والدور الذي يضطلع به الأفراد النظاميون وقوات حفظ السلام في منع انتشار المرض في مناطق الصراع دور بالغ الأهمية. وقد اعترف القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بأنه ينبغي للأفراد ، قبل نشرهم في عمليات حفظ السلام، أن يخضعوا للتثقيف والاختبار التطوعي والسري والتوجيه المعنوي والعلاج. ولذلك السبب، من الضروري تحسين قدرات حفظة السلام لكي يصبحوا دعاة فعالين وأطرافا فاعلة فيما يتعلق بالتوعية وبمنع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وباكستان، بوصفها بلدا رائدا من البلدان المساهمة بقوات، تدرك إدراكا تاما المسؤولية الجسيمة التي نضطلع بها حينما ننشر قواتنا في بعثات حفظ السلام. وبشكل عام نعتز بسجلنا، الذي بقي لا تشوبه شائبة في العشرات من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي عملنا فيها. وسلوك جنودنا في الميدان وارد بالضرورة في التقاليد السامية لدينهم، الذي يعلمهم احترام النساء وكبار السن والأطفال. والتدريب يغرس فيهم – إلى جانب منحهم إتقان فن الحرب – إحساسا بالانضباط الذاتي. ومع ذلك، فقبل نشر قواتنا في بعثات الأمم المتحدة، يجري اختبار كل جندي للفيروس/الإيدز ويزود بالتوجيه الفعال والتدريب بشان الفيروس/الإيدز. ومما يبعث على السرور، أن باكستان ليست البلد الوحيد الذي يحظى بتلك المعايير الصارمة؛ فمعظم البلدان الأخرى المساهمة بقوات تحظى بسمعة مماثلة.

وأخيرا، فقد اعترف القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بأهمية التصدي المنسق للوباء. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود المشتركة لإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التصدي للفيروس/الإيدز في مناطق الصراع. ونؤكد لهما دعمنا الكامل في تنفيذ القرار.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على أخذكم زمام المبادرة في تضمين المسألة الهامة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جدول أعمال هذا اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد جان – ماري غينو والدكتور بيتر بيوت على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين والمفيدتين. ويمثل حضور الأمين العام قبل فترة وجيزة دليلا على أهمية المسألة التي نناقشها وعلى الاهتمام الذي يوليه لمكافحة هذا الوباء.

ويبرز القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، الذي اتخذه مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠، وهو القرار الذي نقوم باستعراضه اليوم، مجموعة من التدابير الضرورية لمكافحة انتشار الفيروس/الإيدز في الحالات الملحة للصراع والحالات الإنسانية. وبشكل خاص، فإن هذه التدابير تنطوي على التثقيف والتدريب – يزود بها موظفو عمليات حفظ السلام قبل نشرهم على أرض الواقع – في مجال الوقاية من الفيروس/الإيدز والاختبار والعلاج. وبالتالي فإننا نرحب بالتقدم المحرز، لكننا نلاحظ أنه ما زال ينتظر عمل الكثير في هذا المسعى، الذي يبدو طويل الأجل. وكل ذلك واضح من الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد غينو والدكتور بيوت.

إن وباء الإيدز يتغذى بتنقلات السكان التي يسببها الصراع. وضمن اللاجئين، تتعرض النساء والفتيات بشكل أكبر للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن نتشاطر الرأي بأن تدريب موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الشرطة على أساليب الحماية المتعلقة بالوقاية من الفيروس/الإيدز مبادرة ينبغي أن تستمر.

ومنذ ظهر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قبل عقدين، تفشى بسرعة في كل أرجاء العالم. بيد أن ثلثي المصابين بالفيروس والبالغ عددهم ٤٢ مليون نسمة يعيشون في أفريقيا، حيث ينتشر الوباء بوتيرة مروعة. وبلاء هذا الوباء يهدد بقاء سكان القارة بأكملهم، ولكنه يؤثر بصفة خاصة على البالغين في سن العمل، وهو ما يفاقم بدوره المشكلات الاجتماعية ويفضي إلى تزايد مفجع في عدد اليتامى الصغار جدا. علاوة على ذلك، يفضي الوباء إلى تدهور الحالة الاقتصادية. والبلدان الأكثر تضررا من الوباء في أفريقيا تشهد تراجعا ملحوظا في معدل نموها. بالإضافة إلى ذلك، نصف أفراد القوات المسلحة والشرطة تقريبا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذا فإن القانون والنظام مهددان داخل تلك البلدان، ومن خارجها أيضا.

إن آثار الفيروس/الإيدز واضحة ومدمرة، فهي تعرقل تنمية قارة أفريقيا ومستقبلها. ولذا يجب على الصعيد الوطني وضع سياسات إضافية تستهدف الوقاية. ويجب زيادة إمكانية الحصول على العلاج تدريجيا وإقامة مراكز للفحص الطوعي للفيروس. وهذا ما تفعله الكاميرون لمواطنيها وللجيش والشرطة، بما في ذلك الموجودون في الثكنات.

ونحن نعتقد أن الوقاية يجب أن تصبح الركيزة الأساسية لمكافحة المجتمع الدولي لهذه الآفة. وهذه مكافحة جماعية يجب أن تظل الأمم المتحدة تؤدي فيها دورا متزايد الأهمية.

ويؤيد وفدي تماما التوصيات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونتفق أيضا مع الآراء التي أُعرب عنها اليوم بشأن الحاجة إلى تقرير عن التقييم المشترك من برنامج الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام.

وختاما، أود أن أذكِّر الأعضاء بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يحترم حدودا وسيتطلب القضاء عليه تضامننا دوليا. وكما قال الأمين العام قبل بضعة أشهر، يجب أن نستجمع إرادتنا السياسية ونعبئ مواردنا ونعتمد التدابير المحددة من أجل ضمان مستقبل العالم. وهذا هو خيارنا الوحيد إذا أردنا التصدي لهذا التحدي الذي يواجهه مستقبل الجنس البشري وضمان حقوق الإنسان للجميع حتى يمكن لجميع الشعوب أن تزدهر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأنغولا.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لجان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وللدكتور بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وذلك على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) - الذي كان خطوة هامة اتخذها مجلس الأمن للتصدي لوباء الإيدز والاستجابة للقلق العارم الذي يعتري المجتمع الدولي إزاء هذه المسألة الحساسة جدا.

إن الأهداف المحددة في القرار لضمان السلوك المسؤول والآمن بين موظفي المساعدة الإنسانية وقوات حفظ السلام وتعزيز وعيهم بالتدابير الوقائية، وكذلك الدعوة إلى زيادة التعاون بين المنظمات الوطنية ومؤسسات الجيش والشرطة، وإدراج أنشطتها في الاستجابات الوطنية الأوسع نطاقا هي، في رأي وفدي، استراتيجيات هامة لإحراز تقدم في المكافحة العالمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونحن نشيد بجهود هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما الالتزام المستمر للأمين العام، بمكافحة الإيدز. وفي هذا السياق، كان إنشاء الصندوق العالمي مبادرة بعيدة الأثر.

كذلك نثني على جهود إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى صياغة استجابات متعددة القطاعات والجوانب من أجل التصدي للتحديات المقبلة.

إن وباء الإيدز قضية صحية وإنمائية وأمنية. ولأن آثارها تصيب الشباب بشكل رئيسي فإن تأثيرها على الصحة الإنجابية مدمر. وتترتب على الوباء آثار على جميع مستويات المجتمع - الأسر والمجتمعات والقطاع المنتج والدول برمتها.

ومؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالفيروس، والذي عقد في ماسيرو، ليسوتو، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، كان قد نوّه بأن الوباء تترتب عليه في المنطقة آثار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الأسر وعلى الأمن الغذائي، واعتمد المؤتمر استراتيجية شاملة لمكافحة الإيدز من خلال الوقاية من الإصابات الجديدة وتخفيف آثار المرض.

ولدى أنغولا معدل إصابة بالفيروس يبلغ حوالي ٥ في المائة من السكان البالغين - وهو معدل منخفض نسبيا عندما يقارن ببلدان أخرى في منطقتنا. والسبب الرئيسي في أن معدل الإصابة منخفض نسبيا هو أن تنقل السكان كان محدودا خلال سنوات الحرب الطويلة. والآن، ونظرا لحالة السلام وتزايد تنقل السكان، ازداد خطر تضخم معدل الإصابة. وتستدعي هذه الحالة سياسة حكومية حازمة، وستتطلب دعم المجتمع الدولي لضمان قدرة أنغولا على

الاستفادة من المنجزات التي تحققت في أماكن أخرى لاحتواء الوباء.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للمجلس على أن قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتصدر قائمة شواغلنا وأولوياتنا وأنها قيد النظر على أرفع مستويات الحكومة. ولترجمة هذا الالتزام إلى واقع، فإن رئيس الجمهورية، تمشيا مع القرارات المتخذة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومؤتمر ديربان ومؤتمر أبوجا لعام ٢٠٠١، تولى قيادة مكافحة الوباء في أنغولا من خلال تنسيق اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولقد أنشئ صندوق خاص لمكافحة الإيدز والأوبئة الأخرى الرئيسية. وأعيد صياغة الاستراتيجية الوطنية لتتناسب مع التحديات الجديدة الناتجة عن تحقيق السلام. ويشمل التصدي للتحديات الجديدة، ضمن إجراءات أخرى، تكثيف البرامج التعليمية والوقائية، وتقديم علاج أفضل، بما في ذلك توفير العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي، وتوفير رعاية ومساعدة أفضل لليتامى والفئات الضعيفة، وإحراز التقدم في مكافحة الوصم بالعار والتمييز.

إن هناك دولا عديدة تواجه صعوبات متزايدة في تجنيد أفراد للقوات المسلحة من أجل ضمان دفاعها الوطني. وأصبح وباء الإيدز مشكلة أمنية وطنية خطيرة ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها ولكنها بالتأكيد وخيمة جدا على بلدان عديدة. والتعبئة العالمية من أجل التصدي لذلك الخطر الأمني الهائل هي حتمية يؤيدها بلدي بالكامل. ولقد استهدفت السياسات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز القوات المسلحة الأنغولية بصفة خاصة. ونحن نعول على هذا الجهد بمساعدة وزارة الدفاع الأمريكية على أساس أننا يجب أن نكون أسرع من الوباء. وبموجب برنامج التعاون هذا تجري حملة هائلة لإجراء فحوص لأفراد الجيش والشرطة. وقد وضعت خطة للوقاية من الإيدز في صفوف الجيش. وتوضع حملات توعية ويتم توزيع الرفالات من دون مقابل. وظلت القوات المسلحة تضطلع بدور قيادي في حملات التوعية والتعليم للمجموعات المعرضة للخطر ويجري تدريب الأفراد العسكريين لتأدية دور المعلمين.

و أنغولا ينتظرها تحد كبير. ولكنها بدأت بتنفيذ برنامج وقاية حازم ونحن مقتنعون بأنه سيؤدي إلى نتائج إيجابية في المستقبل القريب إذا استمر الجيش الأنغولي في الاستفادة من المساعدة الدولية المستدامة – من برنامج ترعاه وزارة الدفاع الأمريكية ويشكل نمطا نموذجيا لشركاء آخرين. ويعمل هذا البرنامج بنجاح ويؤدي إلى نتائج ملموسة في مكافحة آفة الإيدز في أنغولا.

وقد أعربت السلطات الأنغولية عن رغبتها في المشاركة، خاصة وأن القوات المسلحة الأنغولية مشتركة في عمليات لحفظ السلام. ويمكن أن ينصب اهتمام حملات التوعية التي نجريها على هذا الهدف: كفالة أن تتماشى المعايير التي تتبعها القوات المسلحة الأنغولية مع المعايير المحددة للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

أختتم بالقول إننا نؤمن بأن نجاح مكافحة آفة الإيدز يعتمد على التعاون الدولي وعلى خطوات عملية وفعالة ينبغي أن تتخذها جميع الدول لتنفيذ الالتزامات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن مرض الإيدز ينتشر بسرعة تبعث على القلق. وهو تهديد للبقاء في عدد كبير من أكثر المجتمعات إصابة وتهديد للأمن. ويجب أن نجري بسرعة أكبر من سرعة الآفة إذا أردنا أن نحقق النجاح.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن، وأعطي الكلمة للسيد جان - ماري غينو للرد على بعض التعليقات والاقتراحات التي أدلى بها أعضاء المجلس.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على التأييد القوي الذي أعربوا عنه لجهودنا وللجهود المشتركة التي نبذلها مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). واسمحوا لي أيضا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على جهودهم الوطنية. وقد وصف العديد من أعضاء المجلس البرامج التي وضعوها لجيوشهم. وهذه البرامج مهمة جدا لنا. وعادة ما يشكل حفظ السلام فترة قصيرة من الوقت الذي يقضيه الفرد في السلك العسكري، ولذلك فمن الأساسي أن تصبح الشراكة التي كنت أصفها جزءا من البرامج التي وضعت على الصعد الوطنية، إضافة إلى ما يحدث في سياق حفظ السلام. وتلك البرامج توفر الخلفية والأساس لجهد فعال بعد نشر القوات في سياق حفظ السلام.

لقد أثار عدد من الوفود مسألة البيانات. وأعتقد أننا يتعين علينا أن ندرك أنه لا يزال هناك، لسوء الطالع، افتقار عام لمعلومات يعول عليها عن معدلات الإصابة بالفيروس في بلدان في حالة صراع وبعد حالة الصراع. ومثلما قد يتوقع البعض، الإحصائيات ضعيفة على نحو خاص في بلدان أصيبت بصراعات حادة. وذلك يجعل من الصعب الحكم على التأثير الدقيق لعمليات حفظ السلام على معدل الانتشار الوطني للفيروس. ونحن نعتقد أن هذا المجال يمكننا إحراز تقدم فيه. ولذلك، نطور أدوات لإجراء مسوح استقصائية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من قبيل استبيانات المعرفة ووجهات النظر والممارسة التي ذكرتها في إحاطتي الإعلامية. ونحن نعتقد أن ذلك سيساعدنا على أن نقيم في الميدان مستويات الوعي والممارسات الخطرة بدقة أكبر، وكذلك مستويات كفاءة وفعالية برامجنا. وسيسمح ذلك لنا أيضا بالإجابة على أحد الأسئلة التي أثارها السفير كننغهام، ألا وهو، مقارنة آثار كل من مراكز التنسيق مقابل مستشاري سياسة الفيروس. وقد تم نشر مستشاري سياسة الفيروس حتى الآن في بعثات كانت أكبر من البعثات التي نشرت فيها مراكز التنسيق. وعندما نجمع قدرا أكبر من الإحصائيات سنتمكن من تقييم ما هي أكثر البرامج التي نجريها كفاءة، وأيضا ما هي أكثر الهياكل التي ننشرها في الميدان كفاءة.

إن مراكز التنسيق يديرها عادة العاملون في المجال الطبي الذين يغطي عملهم طائفة من الأمور الطبية ويكون الفيروس/الإيدز أحدها. ويتضح جليا أن من المحتمل ألا يكون لهما نفس التأثير الذي قد يكون لمستشار سياسة الفيروس الذي يعمل بدوام كامل.

وأثار السفير كننغهام أيضا مسألة ماذا سيحدث لمستشار سياسة الفيروس/الإيدز في المقر الذي يمول في الوقت الحالي بفضل مساهمة حصل عليها برنامج الأمم المتحدة المشترك من الدانمرك . إن التمويل الحالي سيغطي تكاليف المنصب حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأعتقد أن هذا يعطينا وقتا لنناقش مع البرنامج كيفية متابعة ما نعتبره وظيفة مهمة ومفيدة جدا في إدارة عمليات حفظ السلام.

واسمحوا لي أن أنهي كلامي بالقول إنني أعتقد أن هذه المناقشة تظهر مدى أهمية أن يكون لدينا تفاعل وثيق وعملي مع مجلس الأمن ومع البلدان المساهمة بقوات بشأن

مسألة الفيروس/الإيدز. ولن ننجح في مكافحة هذه الآفة المدمرة ما لم نوحد جهودنا وننسقها عن كثب. فالعمل في عزلة لن ينجح، ولكن إذا عملنا كفريق، فأعتقد أنه ستكون لدينا فرصة للنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على توضيحاته وأيضا على اقتراحاته الجيدة. أعطي الكلمة الآن للدكتور بيوت للرد على التعليقات والاقتراحات.

السيد بيوت (تكلم بالفرنسية): أشكر جميع الوفود على دعمها لجهودنا المشتركة وأشكرها على وجه الخصوص على التزامها بهذه المسألة.

أتذكر المناقشات الأولى بشأن الفيروس/الإيدز في مجلس الأمن. ويتذكر كل من كان حاضرا آنئذ أن الجو لم يكن إيجابيا ومشجعا مثلما هو اليوم. وفي ذلك الحين لم يكن هناك سوى القليل من النتائج لنبلغ بها.

لقد حققنا معا نتائج كبيرة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) ولكن الواجب إنجازه يظل كثيرا. ومثلما شدد عليه العديد من أعضاء المجلس، توجد الآن عمليات حفظ سلام كثيرة على الصعيد الإقليمي. وفي تلك العمليات لا يوجد لدينا تنسيق جيد وتنفيذ لتدابير الوقاية من الفيروس/الإيدز، ولكننا بدأنا التعاون مع عدد من العمليات الإقليمية لحفظ السلام، وأعتقد بأن بإمكاننا تطبيق نفس الأساليب والمبادئ التي أثبتت نجاحها في مكافحة هذا الوباء. ونحن الآن بصدد عملية مناقشة السياسة العامة لتحويل تلك العمليات إلى واقع.

وأثار عدد من الوفود، وبحق، مشكلة تقييم حجم المشكلة. وبالنسبة لاحتمال إسهام عمليات حفظ السلام في نشر فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان في مناطق الصراع، فلا أعتقد أن هناك أي دليل مباشر يثبت ذلك حتى الآن. ولكن هذه المسألة ستكون ضمن المواضيع المركزية التي سنقوم بدراستها في المستقبل. وكما أكد السيد غينو من قبل، فسوف نعزز جهودنا لتقييم الأثر المترتب على برامجنا، ولتحديد أبعاد المشكلة. وعلى سبيل المثال، أدرجنا تقييم أثر البرامج على القوات، كجزء من مؤشرات متابعة إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي انبثق عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لهذا الموضوع. ونقطة أخرى تم التشديد عليها، وهي ضرورة وجود تحليل أكثر دقة وشمولا، وتوثيق أفضل للعلاقة بين الإيدز والأمن والاستقرار. ونحن نحاول إرساء القاعدة التي نرتكز عليها في هذا الشأن، وأعتقد أننا سنتمكن في عام ٢٠٠٤ من تزويد أعضاء المجلس بمزيد من التقارير التي تستند إلى أدلة.

وفيما يتعلق بإنشاء وظيفة دائمة داخل إدارة عمليات حفظ السلام بخصوص المسائل المتصلة بالإيدز، فأعتقد أن هذه الوظيفة ضرورية بصفة مطلقة. فالإيدز لن يختفي في السنوات القليلة المقبلة. وبما أن الإيدز في مجال حفظ السلام أصبح يمثل الآن قضية مركزية في عملنا، فأعتقد أن من واجبنا إعطاء الأولوية لإيجاد الوسائل الكفيلة بالتعامل معه. ولا أتوقع أية مشاكل في هذا الصدد.

في الختام، أقول إن هناك تحديات كثيرة ما زالت في انتظارنا. ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين قوات حفظ السلام، يمكن تحقيقه على أفضل وجه بأن نبدأ أولا بتكثيف برامج الوقاية فيما بين الشباب، ثم إقامة صلة قوية بين البرامج الوطنية والبرامج الخاصة بالقوات المسلحة. وهذه نقطة أثارها بالفعل كل الحاضرين هنا. ولكن علينا، على حد قول رئيس المجلس، أن نجري بسرعة أكبر من سرعة انتشار الوباء.

أشكركم جميعا جزيل الشكر، وسوف نزودكم بتقرير مشترك مفصل في العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الدكتور بيوت على الإيضاحات التي تفضل بها. وحيث أنه لم يعد هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي، فيكون مجلس الأمن بذلك قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وقبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنه سيتم تجميع ونشر وثيقة تلخص النقاط الأساسية التي أثيرت في هذه المناقشة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.